الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة :

يتوقف مصير الأمم - سواء المتقدمة أم النامية - على الكيفية التى تعد بها أبناءها تربويا . وقد تنبهت دول عديدة فى القرن العشرين للأهمية القصوى للتعليم كطريق لأى نهضة حقيقية، لكن الجديد فى الموضوع هو تزايد الإدراك بأن المسألة ليست أى تعليم ، إنما المطلوب هو تعليم عالى الجودة يهيئ الفرد والمجتمع لحقائق عصر التكنولوجيا وديناميات ، عصر التغير المتسارع ، عصر القرية الكونية التى ألغيت فيها المسافات والحدود .

هذا النوع من التعليم عالى الجودة يتطلب من صانعى القرار التربوى تدارس أوضاع التعليم القائمة فى دولهم ، وتحديد مناطق القوة والضعف ، واتخاذ القرارات المؤدية إلى تحقيق ما يهدفون إليه . بيد أن اتخاذ القرار التربوى ليس مسألة هينة ، إذ إنه بادئ ذى بدء جزء من القرار السياسى بصورة عامة ، ولابد أن يتكامل معه ، ويشكل جزءاً لا يتجزأ من النظام السياسى العام بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية . والقرار التربوى باعتباره جزءاً من القرار السياسى العام يخضع لمجموعة من العوامل المتشابكة والمؤثرة ، وعادة تختلف هذه العوامل من مجتمع إلى آخر من حيث تفصيلاتها ، وخصائصها القومية ، مثل نوع النظام السياسى وهل هو ديمقراطى أو ديكتاتورى ؟ وآليات النظام السياسى ، وهل تشتمل على مؤسسات تمثل القواعد الشعبية أم لا ؟ ودور جماعات المصالح والأحزاب ، والصحافة وأجهزة الإعلام والرأى العام .

ويعتبر تدخل السياسيين قيداً على العملية التعليمية وأنشطتها وخاصة فى الدول النامية ، وذلك لأن القرارات السياسية التى تتخذ تصنع بصورة مستقلة عن واقع العملية التعليمية (١) ، ومهما قيل من أن تدخل السياسيين يعد قيداً على حرية قرار التربويين إلا أن للسياسة دوراً بارزاً فى نظام التعليم لا يمكن إنكاره .

---

(١) محمد صبرى الحوت . " عملية صياغة القرار وانعكاساتها على تخطيط الأنظمة التربوية " فى **دراسات تربوية** . المجلد العاشر - الجزء ٧١ ، ١٩٩٥ ص ٨٨ - ص ٨٩ .

وذلك للأسباب التالية :

١ - أهمية البعد السياسى بالنسبة للأهداف القومية للتعليم .
٢ - التفاعل الطبيعى بين السياسة والمجتمع والخدمات التى تقدم فيه ، ومنها التعليم .
٣ - الأهمية القصوى لسياسة التنمية وارتباطها الوثيق واعتمادها الكبير على التعليم وتطويره وتنميته بفاعلية وجودة عالية (١) .

من أجل الوصول إلى الجودة المطلوبة فى التعليم ، يتطلب هذا الوضع :

- أن تقوم المؤسسات التربوية بتطوير نفسها بما يتلاءم مع تحديات العصر ، وبحيث يكون هدفها توفير الغذاء المعرفى والعقلى لكل فرد فى المجتمع .
- تنمية مهارة التعلم الذاتى لدى الأفراد ، حتى يكون التعليم وسيلتهم فى اختيار ما يناسب قدراتهم ويساعدهم على اتخاذ القرار السليم فى كل موقف يواجهونه (٢) .
- كذلك على التربية أن تعين الإنسان على أن يظل المخلوق الذى أنعم الله عليه بنعمة العقل الذى أصبح يتحكم فى أعقد الأجهزة الإليكترونية التى ابتكرها وسخرها لصالحه (٣) .

ولكن الإنسان ليس عقلا فقط ، فهو إلى جانب العقل يملك الروح والجسد، وهنا يأتى دور التعليم الذى يؤثر على كيان الفرد بصورة شاملة ، ويتجلى ذلك بوضوح فى الشخصية ، والشخصية هى الأرضية التى تتجمع فيها السمات القومية للفرد ، ولكل أمة نظام تعليم قومى فريد يختص بها دون غيرها من الأمم ، ويستتبع ذلك أن يكون لكل أمـــة أهداف مختلفة وأسلوب مغاير فى سبيل تحقيق أهدافها الخاصة بها . وهى فى الحقيقة أهداف نابعة من سياسة تعليمية قومية تمت صياغتها بعد مراعاة الحاجات المحلية والظروف البيئية المحيطة (٤) .

---

(١) المرجع السابق ص ٨٩

(٢) عبد الفتاح جلال . « عصر الذكاء الإنسانى وتصميم التعليم الابتدائى ومحو الأمية » فى **مجلة النيل** . الهيئه العامة للاستعلامات . العدد ٢٨ - يوليو ١٩٨٩ . ص ٤١ .

(٣) المرجع السابق ص ٤١ .

(4) Holmes, Brian**Comparative Education : Some Coniserations of Methoe.** London : George Allen and Union 1981 p. 25.

إن مقارنة وتحليل سياسات التعليم القومية فى الدول المختلفة له فوائد عديدة ، ذلك لأن عالم اليوم يعتمد اعتماداً متزايداً على بعضه البعض ، فما يحدث فى دولة ما ، نشعر بانعكاساته المختلفة على الدول القريبة والبعيدة وفقا لظروفها وأحوالها الخاصه بها ، حيث يتيح ذلك التعرف على رؤى قيمة وممارسات جديدة يمكن الاقتباس منها والاستفادة من تجاربها (١) .

إن أى دراسة مقارنة بين دولتين فى العملية التعليمية لابد أن تتعرف على هرم السلطة فى المؤسسة التعليمية ودور القاعدة العريضة التى بفضلها يقف الهرم شامخاً ، ولكن كما أن هناك قاعدة للهرم ، توجد أيضاً القمة - أو أعلى الهرم - التى يحتلها صانعو السياسات ومتخذو القرار . ويمكن التعبير عن هذه العلاقة بين صنع السياسة واتخاذ القرار من ناحية وبينهما معا ، والمتغيرات الحادثة فى المجتمع من ناحية أخرى على أنها عملية تدور فى حلقة مفرغة (٢) تبدأ بوضع وتصميم السياسة ثم تبنى سياسة معينة وإقرارها وصولاً إلى المرحلة الأخيرة ، مرحلة التنفيذ وما يستتبعها ويتخللها من قرارات واجبة التنفيذ .

ولعل الأمر يتضح بصورة أفضل إذا تم عرض أمثلة من واقع تطبيقات وقعت بالفعل فى دول معينة تختلف فى توجهاتها وسياساتها العامة ، وعلى سبيل المثال ، تأخذ الولايات المتحدة الأمريكية فى سياستها التعليمية بمبدأ « التعليم مسئولية الولاية » مما يعنى اختلاف السياسة التعليمية وأهدافها من ولاية لولاية ، وفقا لظروف وإمكانات كل ولاية على حدة ، فبينما تمتعت ولايات الشمال -المتطورة تكنولوجيا- بخدمات تعليمية عامة شاملة ومتنوعة ، نجد ولايات الجنوب - الفقيرة نسبياً - لم تتطور فيها خدمات التعليم العام بصورة مناسبة (٣) .

ويفهم من ذلك ، أن عملية صنع وتصميم سياسة تعليمية ، ثم القيام بالتنفيذ واتخاذ القرارات اللازمة له ، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسلطة التعليمية المحلية فى كل ولاية ، مع تعميم الاهتمام بمبادئ وقيم الديمقراطية من المساواة بين جميع

---

(1) Boyed, William and Smarty, Don.**Educational Policy in Australia and America - Comparative Perspective.** London, Falmer Press 1987, p. 43.

(٢) رمضان أحمد عيد . **السياسة التعليمية واتخاذ القرار** . دراسة مقارنه فى الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى وانجلترا وفرنسا مع التطبيق على جمهورية مصر العربية . رساله دكتوراه غير منشورة - تربية عين شمس - ١٩٩٢ - ص ص ٢-٣ .

(٣) المرجع السابق ص ٣ .

الأجناس ، وإتاحة فرص التعليم العام أمام الجميع دون أدنى تفرقة أو تمييز بين مختلف طبقات الشعب ، وهذا يعنى أن السياسة التعليمية تستمد من البيئة المحلية التى تنبع منها ، مع تأثرها وتأثيرها فى المجتمع بالعوامل السياسة والاقتصادية والاجتماعية السائدة فى وقت ما .

أما فى مصر ، فإن عملية صنع السياسة التعليمية واتخاذ قرارات تواكبها ، ارتبطت - أيضا - بالظروف والملابسات السياسية والاجتماعية والثقافية السائدة ، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية (١) .

ففى السبعينيات ، ظهرت الحاجة فى مصر إلى وضع سياسة تعليمية جديدة تتسم بالكفاية والفاعلية والشمول ، والميل إلى عدم المركزية فى المناطق التعليمية المحلية ، وإتاحه الفرصة أمامها للمشاركة فى تنظيم وإدارة المؤسسات التعليمية وفقا لمبدأ «مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ» (٢) .

ويفهم من ذلك أن أى سياسة تعليمية يتم تصميمها ثم تنفيذها لابد أن تراعى المتغيرات الحادثة فى المجتمع فتأخذ منه وتضيف إليه بصورة تعكس آمال وطموحات المجتمع . وهناك العديد من الدراسات الأجنبية والعربيه التى عالجت هذه القضية ومنها ما يلى :-

أولا: الدراسات السابقة:

يوجد العديد من الدراسات الأجنبية - وبالذات باللغة الإنجليزية - حول موضوع السياسة العامة ، وكذا حول موضوع السياسة التعليمية ، ولكن بالنسبة للدراسات العربية فإنه ينقصها التنوع والشمول الذى نجده فى الدراسات الأجنبية . حيث توجد تقارير وبحوث (ماجستير ودكتوراه) ، ودراسات ، وكتب ، ومقالات ، ظهرت - وبأعداد كبيرة - لتعبر عن مدى اهتمام الرأى العام فى عقد الثمانينيات والذى أطلق عليه عقد التعليم فى الولايات المتحدة . وكذلك فى أوائل التسعينيات فى كل من مصر والولايات المتحدة الأمريكية .

---

(١) المرجع السابق ص ٧ .

(٢) **المركز القومى للبحوث التربوية - تطور نظم وأساليب الادارة التعليمية من سنة ١٨٨٢ حتى الوقت الحاضر - دراسة توثيقية** - الإدارة العامة للتوثيق والمعلومات التربوية بالقاهرة ١٩٨٥ ص ٨٨ .

ففى الولايات المتحدة الأمريكية ، حدثت هزة عنيفة فى الرأى العام بعد صدور وثيقة «أمة فى خطر» ١٩٨٣، التى تبعها صدور الكثير من الدراسات والبحوث والكتب التى تدعو إلى إصلاح النظام التعليمى،وإحداث تغيرات جذرية من أجل «رفاهية واقتصاد وأمن وتقدم الولايات المتحدة» (١) .

وفى مصر ، ظهرت الكثير من التقارير والبحوث ، والدراسات ، والكتب ، والمقالات ، والوثائق الرسمية ، وكلها تدور حول حتمية تطوير التعليم وسياسته ، وبالذات فى الفترة الحالية ، إذ قلما يمر يوم دون أن نجد مقالة منشورة إما فى الصحف القومية أو فى صحف المعارضة تدعو إلى ضرورة تغيير سياسة التعليم ، وخاصة بعد أن أصبح التعليم جزءاً من الأمن القومى المصرى كما جاء فى وثيقة **مبارك والتعليم " نظرة إلى المستقبل "** ١٩٩٢ .

وسيتم عرض ست دراسات سابقة - باللغتين العربية والإنجليزية (ثلاث باللغة العربية) وهى رسائل دكتوراه قدمت لكليات التربية فى جامعة عين شمس وجامعة الزقازيق - جميعها ذات صلة مباشرة بموضوع هذه الرسالة . أما الكتب الثلاثة الأخرى فهى باللغة الإنجليزية : اثنان حول سياسة التعليم فى الولايات المتحدة ، والثالث كتاب نظرى وعملى ، يدور حول صنع السياسة التعليمية بشكل عام .

الدراسة الأولى:

السياسة التعليمية واتخاذ القرار. دراسة مقارنة فى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى وإنجلترا وفرنسا مع التطبيق على جمهورية مصر العربية (٢) .

تهدف هذه الدراسه إلى وضع تصور مقترح لتطوير السياسة التعليمية واتخاذ القرار فى مصر ، عن طريق التعرف علي طبيعة العلاقة بينهما وتحليل واقع تطبيقات هذه العلاقة ، وبيان أوجه القصور والضعف فيها ، ثم إجراء مقارنة واسعة لعمل السياسة التعليمية ، وصنع القرار فى دول المقارنة .

---

(1) Toch, Thomas.**In the Name of Excellence : The Struggle to Leform the Nation's Schools. Why is it Failing and What Should Be Done.** New York : Oxford University Press 1991 p. 13.

(٢) رمضان احمد عبده **السياسة التعليمية واتخاذ القرار - دراسة مقارنة فى الولايات المتحدة المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى وإنجلترا أو فرنسا مع التطبيق على جمهورية مصر العربية** - رسالة دكتوراه غير منشوره كلية التربية - جامعة عين شمس ١٩٩٢ .

وكانت فرضية البحث كالآتى : (١)

« يمكن تطوير عمل السياسة التعليمية وصنع القرار فى مصر ، ومواكبتها للتغيرات الحديثة فى العالم المتقدم ، بتحقيق شمولية التطوير وقوميته ، وذلك من خلال دراسة مقارنة للمؤسسات الرسمية المسئولة عن عمل السياسة التعليمية وصنع القرار فى دول المقارنة » .

وأهمية البحث - كما جاء فى الدراسة - تنبع من التوقيت الذى ظهرت فيه (١٩٩٢) فى عهد وزارة التربية والتعليم الحالية ، ومحاولات وزير التعليم الدكتور/ حسين كامل بهاء الدين للنهوض بنظام التعليم ، وبالأخص الأخذ بسياسة تعليمية جديدة .

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفى التحليلى ، لوصف ما يحدث فى دول المقارنة بخصوص التعرف على طبيعة العلاقة بين السياسه التعليمية واتخاذ القرار بهذه الدول ، كما استخدم أسلوب حل المشكلات باعتباره أسلوباً يتيح التعرف على الحلول البديلة واختيار أفضلها .

ومن نتائج هذه الدراسة :

١ - افتقاد السياسة التعليمية فى مصر لفلسفة مجتمعية واضحة محددة الملامح ، ويبدو هذا من اقتصار أجهزة التخطيط ، ورسم السياسة التعليمية القومية فى مصر فى عملها على النظرة الجزئية لنظام التعليم .
٢ - ضعف أو قلة مشاركة التنظيمات الشعبية فى عملية السياسة التعليمية القومية واتخاذ القرار فيهـــا .
٣ - كثرة التشريعات التربوية وتضاربها وافتقادها للاستمرارية والمرونة .
٤ - محدودية الدور الذى تقوم به السلطات التشريعية فى صياغة السياسة التعليمية واستئثار السلطة التنفيذية بذلك .
٥ - غياب المشاركة الإيجابية للتنظيمات المدرسية - بمختلف أشكالها - من معلمين وأولياء أمور ومجلس إدارة المدرسة فى تصميم وصياغة السياسة التعليمية القومية .

---

(١) المرجع السابق ص ٢٤ .

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية - وكما هو واضح من العنوان - فى عدد الدول التى يتم المقارنة بينها (خمس دول) وجمعيها دول متقدمة ، وصناعية بينما فى هذه الدراسة تتم المقارنة بين دولتين فقط (الولايات المتحدة الأمريكية ومصر) .

كذلك عند قراءة فرضية هذه الدراسة نجدها تتبنى عملاً (وليس صنعاً) وهو سياسه تعليمية على أساس مفهومين أساسيين وهما « شمولية التطوير وقوميته » بينما الدراسة الحاليه تتبنى ، عملية صنع السياسة التعليمية ، من منطلق مشاركة أكبر قدر من فئات الشعب المختلفة ذات الصله بالعملية التعليمية ، سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة ، والاستماع إلى مقترحاتهم ، واستخلاص الأهداف التعليمية الواقعية التى يمكن تنفيذها بسبب صلتها الوثيقة باحتياجات المجتمع والتنمية . وأيضا فى نفس الفرضية ، يذكر الباحث « التنظيمات الرسمية المسئولة عن عمل السياسة التعليمية » بينما هذه الدراسة ستتطرق إلى التنظيمات غير الرسمية ، وخاصة الرأى العام ، وجماعات المصالح التعليمية مثل : ناشرى الكتب الخارجية ، وأصحاب المدارس الخاصه ، والصحفيين المتخصصين فى مجال التعليم . وبالإضافة إلى هذه الاختلافات ، هناك اختلاف فى الفترة الزمنية التى تتناولها هذه الدراسة (السبعينيات والثمانينيات) بينما الدراسة الحالية تتناول فترة الثمانينيات وأوائل التسعينيات ، بمعنى أن هذه الدراسه أحدث .

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية فى توجيه الاهتمام نحو « وضع تصور مقترح لتطوير السياسة التعليمية » كما جاء فى هدف هذه الدراسة ، وتهتم الدراسه الحالية بتطوير السياسة التعليمية من ناحية الصناعة ، وليس المضمون فقط ، وتتفق الدراستان فى استخدام المقارنة بين الدول المتقدمة ، (مثل الولايات المتحدة) ودولة نامية (مصر) ، واستخدام أسلوب حل المشكلات كمنهج لطرح بدائل أمام صانع القرار ، والاهتمام بعملية اتخاذ القرار ، ولكن من منطلق ارتباطها بعملية صنع السياسة .

الدراسة الثانية:

دراسة تحليلية لسياسة التعليم فى مصر خلال الثمانينيات (١)

تهدف هذه الدراسة إلى : تحليل السياسة التعليمية فى مصر عن طريق اكتشاف القوى الكامنة وراء تنفيذ هذه السياسة وذلك من أجل تطوير الأداء ومعالجة القصور فى الصياغة وتنفيذ السياسة التعليمية .

وتدور تساؤلات البحث حول :

- ما محددات صياغة السياسة التعليمية ، وما أساليب تحليلها ؟
- ما ملامح السياسة التعليمية فى الثمانينيات ؟ وكيف تمثلت فى الواقع المصرى ؟
- ما موقع السياسة التعليمية فى مصر بين الأهداف المعلنة والواقع الفعلى ؟
- كيف يمكن معالجة القصور فى تحقيق أهداف السياسة التعليمية ؟

وقد استخدم الباحث منهج التحليل الفلسفى ، الذى يعتمد على تحديد المفاهيم ، وتحليل التصورات ، والبيانات ، كما استخدم الباحث أسلوب حل المشكلات ، الذى يطرح بدائل لمعالجة نواحى القصور ، وقام الباحث بتحليل المبادئ والمفاهيم والعمليات المرتبطة بالسياسة التعليمية مثل : مفهوم الديمقراطية أو مفهوم التنمية .

وقد قدم الباحث العديد من المتعريفات لمفهوم السياسة التعليمية مثل :

« السياسة التعليمية مجموعة من الأهداف الموجهة للنظام التعليمى والمستمدة من نظام محدد للقيم بمستوياتها المختلفة واختيار الطرق والوسائل المحققة لهذه الأهداف » (٢) .

---

(١) إيهاب السيد محمد امام . **دراسة تحليلية لسياسة التعليم فى مصر خلال الثمانينات** . رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية التربية - جامعة عين شمس - ١٩٩٤ .

(٢) المرجع السابق ص ٢١ .

بعد تقديم البحث للعديد من التعريفات خلص إلى النتيجه الآتية :
« إن مفهوم السياسة التعليمية يمكن أن يستخدم استخدامات عدة وفقاً لتوجيهات من يستخدمها ، وأيضاً وفقاً للمذاهب الفكرية لأصحابها »(١) .

ويذكر نفس الباحث محددات صياغة السياسة التعليمية من خلال العلاقات الثلاث التالية :

١- العلاقات القائمة على رد الفعل : حيث يستجيب نظام التعليم باستمرار للقوى الخارجية سواء كانت اجتماعيه أم اقتصاديه أم سياسية أم ثقافية .
٢- علاقات القائمة على أساس المبادأة : حيث يقوم نظام التعليم بدور قيادى فى المبادأة بالإصلاح التعليمى والبحث المستمر عن طاقات متجددة .
٣- علاقات التفاعل بين نظام التعليم والبيئة التى يوجد فيها .

وإنطلاقاً من هذه العلاقات الثلاث ، تظهر ملامح التأثير والتأثر بين السياسة التعليمية والمجتمع الذى توجد فيه، وتقوم خدماتها له .

ويذكر نفس الباحث أن البيئة الاقتصادية المختلفة للعالم الثالث تسبب إشكاليات فى عدم التناسق والتناغم ، مع انتشار التخلف وقلة الموارد المالية المخصصة للتعليم ، مما يفرض على السياسة التعليمية عدداً محدداً من البدائل التى يجب أن تختار من بينها .

ثم يطلق حكما قيميا عاما يقوله : « من الملاحظ أن السياسة التعليمية القائمة فى دول العالم الثالث ، غير واضحة المعالم وغير محددة الأهداف وغير متسقة البناء » (٢) .

---

(١) المرجع السابق ص ١٨ .
(٢) المرجع السابق ص ٣٧ .

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية فى أنها ليست دراسة مقارنة تتم فيها المقارنة بين نظامين تعليميين ، وإنما هى دراسة فلسفية تحليلية لسياسة التعليم فى مصر فى فترة زمنية محددة (فترة الثمانينيات) ، وهى نفس الفترة التى تبحث فيها الدارسة الحالية ، مع إضافة فترة أوائل التسعينيات ، وبذلك تكون الدراسة الحالية أحدث فى المعالجة .

وتهتم هذه الدراسة بصياغة وإعداد سياسة تعليمية مع الاهتمام بمرحلة التنفيذ ، وهى المرحلة التى لم تتطرق إليها الدراسة الحالية حيث اقتصر اهتمامها ، وتركز حول عملية صنع السياسة التعليمية فقط فى دولتى المقارنة : الولايات المتحدة الأمريكيه ومصر ، وأوجه التشابه والاختلاف بينهما ، حتى يتسنى لمصر أن تستفيد من التجربة الأمريكية .

وما يؤخذ على هذه الدراسة هو إطلاقها أحكاماً قيمية عديدة ، وتعميمات واسعة دون تقديم دلائل وبراهين وافية ، تؤدى إلى مصداقيتها . مثل الحديث عن السياسة التعليمية فى دول العالم الثالث ، وهى «غير واضحة المعالم وغير محددة الأهداف وغير متسقة البناء " كما يؤخذ عليها النظرة التشاؤمية فى المعالجة والأسلوب حيث "ينتشر الفساد ، وتنمية التخلف ، وأساليب قمعية تمارسها السلطه (سواء جسدية أم فكرية) (١) وهو ما ترفضه الدراسة الحالية ، وتعتقد أن هناك محاولات جادة ومتجددة ومستمرة فى نظام التعليم الحالى ، تظهر بصورة واضحة فى عقد الندوات ، وإقامة المؤتمرات التى يشارك فيها ممثلون عن جميع فئات الشعب ، وحتى تلاميذ المدارس الإعدادية (فى مؤتمر تطوير التعليم الإعدادى) وجميع هذه المحاولات تدعو للأمل والتفاؤل فى محاولات التطوير .

الدراسة الثالثة :

أساليب تطوير التعليم العام - دراسه مقارنة (٢)

تدور هذه الدراسة حول تطوير التعليم العام فى مصر ، وتخليصه من السلبيات التى ظهرت فيه ، وبالأخص فى المرحلة الإعدادية العامة والإعدادية الفنية ، وكذا عدم توفير معامل ، وورش فى التعليم الأساسى ، وأفتقاد الوضوح فى تحديد الأهداف التربوية لكل مرحلة ، ومتى وكيف يتقرر التغيير والإصلاح .

---

(١) المرجع السابق ص ٣٧ .

(٢) محمود عطا محمد على مسيل . **أساليب تطوير التعليم العام - دراسة مقارنة .** رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية التربية - جامعة الزقازيق - ١٩٩٢ .

وتهدف الدراسة إلى التعرف على أساليب تطوير التعليم العام فى كل من انجلترا ومصر من خلال بحث ملامح التطوير فى الدولتين ، والمقترحات التى قدمت فى هذا المجال فى مرحلة التعليم الأساسى والمرحلة الثانوية ، ثم محاولة أستشراف الجوانب الإيجابية فى التجربة الإنجليزية و التجربة المصرية والتى يمكن الأستفاده منها فى إحداث تطوير جديد وحديث فى التعليم فى المستقبل .

وقد استخدمت الدراسة المنهج المقارن الذى ساعد الباحث على وصف وتفسير مفاهيم تطوير، ومبررات إحداث هذا التغيير . ثم انتقلت الدراسة إلى وصف الأساليب التى تتبع فى عملية تطوير التعليم فى إنجلترا ، تبعتها بفصل آخر استعرض فيه الباحث أساليب تطوير التعليم العام فى مصر ، وقدمت الدراسة كذلك فصلاً حول أوجه التشابه والاختلاف بين دولتى المقارنة وعالج الفصل الأخير وضع منهجية مقترحة لتطوير التعليم العام فى مصر اعتماداً على بعض المبادئ وفى بعض المجالات التطبيقية العملية .

وقد استفادت الدراسة الحالية من هذا الجهد فى معرفة الأسلوب الذى استخدم فى المقارنة بين الدولتين ، وتقسيمات فصول الدراسة بين الجزء النظرى والجزء العملى ، أو واقع التطبيقات ، إذ اتبعت الدراسة الحالية نفس التقسيم بين الفصول ، فكان هناك إطار نظرى أعقبته فصول مستقلة حول صنع السياسة التعليمية فى الولايات المتحدة ، ثم صنع السياسة التعليمية فى مصر ، وفصل آخر لإبراز أوجه التشابه والاختلاف ، وأخيراً تقديم تصور مقترح لتطوير عمليه صنع السياسة التعليمية فى مصر فى الفصل الأخير .

كذلك تستفيد الدراسة الحالية من هذه الدراسة فى الجزء الخاص بشرح ،ووصف ظروف المجتمع المصرى ، وخاصة العملية التعليمية فيه ، مع الإشارة إلى الخلل الواضح بين سوق العمل المصرى واحتياجاته الفعلية ، وما يدرسه الطالب فى المدرسة والجامعة .

وهناك موضوع آخر يمكن للدراسة الحالية أن تستفيد منه، وهو الأسس التى يجب مراعاتها قبل إحداث التطوير المطلوب ، والتى نجدها فى الغالب متفقة مع المبادئ التى يجب مراعاتها عند صنع سياسة تعليمية حديثة وعالية الجودة .

ومن الأجزاء الهامة أيضاً بالنسبة للدراسة الحالية تطرق الباحث لموضوع صناعة القرار التربوى والآليات ، والمؤسسات والأجهزة المسئولة عن إحداث التطوير فى التعليم العام ، إذ وجد تطابق وتشابه كبير بين هذه المؤسسات ومؤسسات صنع السياسة التعليمية فى مصر والولايات المتحدة .

وكان وجة الاختلاف بين دراسة إحداث التطوير فى التعليم العام ، والدراسة الحالية فى دول المقارنة ، حيث قارن الباحث تطوير التعليم العام فى مصر مع إنجلترا ، بينما قارنت الدراسة الحالية مصر مع الولايات المتحدة آخذة فى الاعتبار الاختلافات الكامنة بين نظامى التعليم الإنجليزى والتعليم الأمريكى .

كذلك تختص دراسة تطوير التعليم العام بمرحلة التعليم ما قبل الجامعى ، بينما تشمل الدراسة الحالية جميع مراحل التعليم ما قبل الجامعى ، والجامعى والعالى ، والفنى والعام بصورة مجملة وشاملة ، مما يتيح مجالا أوسع للمقارنة بين الدولتين ، كما أن الفترة الزمنية التى تبحثها دراسة تطوير التعليم تبدأ مع بداية الأربعينيات ، ولكن الدراسة الحالية تبدأ من الثمانينيات ، حتى أوائل التسعينيات ، بمعنى أن الاهتمام انصب حول الماضى القريب (الثمانينيات) ، والحاضر بدلا من دراسة التاريخ وأحداثه .

الدراسة الرابعة :

المجتمع والسياسة التعليمية فى الولايات المتحدة الامريكية

Culture and Education Policy in the American States (1)

يدور هذا الكتاب حول مقارنة عملية صنع السياسة التعليمية فى ست ولايات أمريكية هى : (ويسكنسون - أيليونى- كالبفورنيا - أريزونا - غرب فرجينيا - بنسلفانيا) حيث أجرى المؤلفون الثلاثة للكتاب : كاثرين مارشال ودوجلاس ميتشل وفريديريك ويزت - مقابلات هامة مع صانعى السياسات فيها ، وذلك بغرض

---

(1) Marshall, Catherine et al.**Culture and Edudystion Policy in the American States**, New York : Falmer Press, 1989.

اكتشاف أداة ، أو منهج علمى ، تمكنهم من التعرف على تأثير القيم المجتمعية على صانعى السياسات بصفة عامة والسياسة التعليمية بشكل خاص ، وبالذات بعد صدور وثيقة « **أمة فى خطر** » ١٩٨٣ وما تضمنته من معلومات حول أزمة التعليم فى الولايات المتحدة .

وينفرد هذا الكتاب بخاصية جديدة نسبيا ، وهى اختلاف مجالات التخصص العلمى التى ينتمى إليها المؤلفون الثلاثة : فنجد كاترين مارشال تتخصص فى طرق وأساليب المقاييس الكيفية مع تخصصات فرعية فى الأنثروبولوچى والاجتماع والعلوم السياسية . أما دوجلاس ميتشل فيتخصص فى المراحل الأولية لصياغة السياسةالعامة حتى إقرارها فى النهاية ، بينما تخصص فرديريك ويزت فى الربط بين عالم العلوم السياسية والعلوم التربوية ، ثم توحدت جهودهم جميعا مستعينين بأدواتهم المنهجية ، لإثبات تأثير الضغوط المجتمعية على صانعى السياسة فى تشكيل السياسة التعليمية .

كما أشار المؤلفون فى مقدمة الكتاب أن هدفهم من إصدار هذا الكتاب هو توفير بيانات كافية حول طرق وأساليب جمع المعلومات ، وتحليلها ، كى يتمكن باحثون آخرون من استخدام نفس الطرق والأساليب والأدوات ، ولكن ربما بين ولايات أخرى فى الولايات المتحدة غير الولايات الست محل البحث والدراسة ، أو بين الولايات المتحدة وأى دولة أخرى ، وبناءً عليه استعان البحث الحالى بهذا الكتاب ليساعد فى عقد مقارنة فى صنع السياسة التعليمية بين الولايات المتحدة وجمهورية مصر العربية .

وقد حاول هذا الكتاب الإجابة عن عدد من **الأسئلة المهمة** مثل :

- من المسئول عن عملية صنع السياسة التعليمية فر الولايات المتحدة ؟

ويشتق من هذا السؤال المحورى أسئلة أخرى فرعية ومرتبطة به هى :

- كيف يكتسب صانعو السياسات النفوذ والسلطة التى تمكنهم وتؤهلهم لتشكيل سياسة تعليمية جديدة ؟
- ما القواعد التى تحكم عملية صنع السياسة التعليمية ؟

- هل يمكن تتبع جميع خطوات عملية صنع السياسة التعليمية بجميع مراحلها الظاهرة والخفية ؟
- ما القيم المجتمعية التى تؤثر على صانعى السياسات بصورة واضحة مما ينعكس بالتالى فى السياسة الموضوعة ؟
- هل هناك وسيلة أو أسلوب ثبت نجاحه بالفعل بحيث استخدمت كأداة تساعد على فهم الكيفية التى يتم بها تصميم السياسة ؟

ومن خلال الاستعانة بهذه الأسئلة ، قام المؤلفون بصياغة فصول الكتاب السبعة . بحيث اختص كل فصل بالإجابة عن سؤال . وقد جاءت الإجابات " لوصف وتنظيم وتحليل " السياسة التعليمية والأنشطة التى تدور فى فلكها ، وذلك فى فترة الثمانينيات ، وهى الفتره التى أطلق عليها اسم عقد التعليم فى الولايات المتحدة .

وقد أشار المؤلفون إلى أن المعلومات والبيانات التى وردت فى هذا الكتاب جاء بعضها من الوثائق الرسميه ، ومن الملاحظة ، ولكن أغلب هذه المعلومات تم التوصل إليها من خلال لقاءات عقدت مع أشخاص محوريين فى صنع السياسة التعليميه فى كل ولاية ، وفى نهايه الكتاب ، توجد عشرة ملاحق تدور حول كيفية تصميم المنهجية المستخدمة فى البحث ، وتفاصيل وقواعد وترتيبات عقد هذه اللقاءات مع كبار المسئولين ، والقيم الفردية التى يفضلها كبار المسئولين فى كل ولاية وانعكاساتها فى السياسات الموضوعة ، والمشكلات الملحة فى سياسة التعليم فى كل ولاية وتقويم كبار العاملين للبيئة السياسية التى يعيشون فيها ، وأخيراً ملحق عن البيانات الشخصيه بكل مشارك فى الدارسة .

وهذا الكتاب مفيد للدراسة الحالية فى مجال التعرف على صانعى السياسة التعليمية فى بعض الولايات الأمريكية ، وكيف يكتسبون النفوذ والسلطة ، وما المؤسسات التى تلعب دوراً رئيسياً فى رسم وتصميم السياسة التعليمية .

ومن هذا المنطلق ، يمكن الاستفادة من المعلومات التى تصف واقع صانعى السياسات التعليميه فى الولايات المتحدة وعقد مقارنة بين صانعى السياسة التعليمية فى الولايات المتحدة وصانعى السياسة التعليمية فى مصر ، وكذا المقارنة بين مؤسسات صنع السياسة التعليمية فى الولايات المتحدة ، ومؤسسات صنع السياسة التعليمية فى مصر ، بالإضافه إلى معرفة الصورة أو الشكل الذى يبدو به هرم السلطة فى عملية صنع السياسة التعليمية بالنسبة لترتيب مكانة المشرعين وأعضاء البرلمان أو الكونجرس ، وجماعات المصالح فى مجال التعليم (أصحاب المدارس الخاصة مثلاً) ومستشارى التعليم والمحافظين والعاملين بالسلطات المحلية وكبار العاملين فى وزارة التعليم ... الخ .

الدراسة الخامسة :

Educational Policy in Australia and America . Comparative Perspectives (1)

السياسة التعليمية فى استراليا وامريكا - رؤى مقارنه

قام محررا الكتاب بزيارة لكل من بلد الآخر ، إذ قام سمارتى بزيارة الولايات المتحدة فى عام ١٩٧٩ بينما قام بويد بزيارة أستراليا فى عام ١٩٨٤. وقد مول هذا المشروع البحثى هيئه الفولبرايت الأمريكية بغرض عقد دراسة مقارنة بين سياسة التعليم فى الدولتين . وبعد زيارة الدولتين، ودراسة نظام التعليم عن كثب ، عقدت مجموعة من اللقاءات حول قضايا سياسة التعليم فى الدولتين، وفى هذه اللقاءات قدمت مجموعة من البحوث ثم تجميعها فى أربعة محاور عامة كونت الأجزاء الأربعة لهذا الكتاب ، وهى على التوالى :

١- الجزء الأول : البيئة القومية للبلدين .
٢- الجزء الثانى : المدارس الخاصة والعامة .
٣- الجزء الثالث : نقابات المعلمين .
٤- الجزء الرابع : الإدارة التعليميه وإعادة تنظيمها .

وفى نهاية كل من الأجزاء الأربعة ، يوجد تعليق ومناقشة عامه لجميع دراسات ، وبحوث الجزء ، حيث تبرز أهم الموضوعات والقضايا التى كانت محل البحث والنقاش . وبناء على الإنجازات والاسهامات المفيدة فى مجال بحوث السياسة التعليمية التى جمعت فى هذا الكتاب ، شجع هذا الأمر الحكومة الأسترالية ومؤسسة فورد على تمويل مشروع بحثى جديد تدور موضوعاته حول نفس المجال

---

(1) Boyed, William and Smarty, Don (eds), **Educational Policy in Australia and America. Comparative Perspectives.** New York : Falmer Press, 1987.

(السياسة التعليمية) ويشارك فيه أساتذة من كليات التربية ، وكليات المعلمين فى خمس جامعات متفرقة فى أستراليا والولايات المتحدة ، وقد بدأ العمل فى هذا المشروع البحثى الجديد فى عام ١٩٨٦ .

وفى صفحات وجيزة فى أول الكتاب ، نجد جزءاً خاصًا عن نظام التعليم فى أستراليا من منطلق تاريخى ، وذلك فى سبيل تهيئة قارئى هذا الكتاب لفهم وضع التعليم ومكانته فى هذه القارة النائيـــة .

وفى المقدمة ، يشير المحرران إلى أن الهدف من صدور هذا الكتاب هو تقديم صورة صحيحة وواضحة عن محاولات الإصلاح التى تتم فى الدولتين فى فترة الثمانينيات ، حتى يستفيد صانعو السياسات التعليمية ومحللوها من هذه الدراسة المقارنة من منطلق توسيع مجال الرؤى أمامهم لإحداث التغيير والتطوير المطلوب فى سياسة تعليمية جديدة ، ومن مقارنة نظامى التعليم فى الدولتين ، يبدو للقارئ أن هناك العديد من نقاط التشابه بينهما ، بينما فى نفس الوقت تتضح نقاط الاختلاف أيضاً ، وهى عديدة ومتنوعة . وفى أحد فصول الكتاب يعقد بويد ، مقارنة مفيدة حول موضوع درجة تجانس المجتمع الأسترالى بالمقارنة بدرجة تنوع المجتمع الأمريكى ، وأثر هذا الوضع على مركزية ولا مركزية نظام التعليم فى الدولتين ، ومن استعراض دراسة بويد ، يبدو نظام التعليم الأسترالى على أنه نظام مركزى يهيمن ويسيطر عليه كبار البيروقراطيين من وزارة التعليم ، فى كل ولاية من ولايات أستراليا الرئيسية .

ومن **نتائج هذه الدراسة** والبحوث المتفرقة حول سياسة التعليم فى الولايات المتحدة واستراليا نجد الآتى :

١ - أن بيئة صانعى السياسة التعليمية فى الدولتين تشهد تطورات وتغيرات عديدة تجعل البيئات غير مستقرة لفترات طويلة نسبيا ، وبالتالى تصبح مهمة صانعى السياسات التعليمية صعبة للغاية .

٢ - أن هناك محاولات للإصلاح والتطوير فى البلدين . وكذا تحقيق التوزان بين قيم الحرية والمساواة ، مع المحافظة على جودة وكفاءة البرامج والخطط التعليمية .

٣ - هناك حاجة ملحة للاستجابة للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى تتحكم فى البيئتين مما ينعكس على حركات الإصلاح بهما ، ويؤدى إلى فرض مجموعة من القيود على نظام التعليم من خلال زيادة إجراءات المساءلة للشخصيات العامة المسئولة عن التعليم وقياس مدى كفاءتهم فى الأداء . ولكن نفس الظروف الاقتصادية والاجتماعية تتطلب إعطاء مرونة لنظام التعليم من خلال مشاركة أكبر لفئات عديدة من الشعب .

٤ - من سمات بيئات صنع السياسة التعليمية فى الدولتين ، سيطرة السياسيين ومشاركتهم فى صياغة السياسة التعليمية بدلا من تركها للمتخصصين فى المجال .

٥ - بالرغم من محاولات السياسيين للسيطرة على نظام التعليم إلا أن هناك اتجاهاً مضاداً يدعو إلى نظام فيدرالى جديد وإلى إحداث تخفيض فى مخصصات التعليم الفيدرالى .

وتستفيد الدراسة الحالية من هذا الكتاب من منطلق تركيز الاهتمام بعملية السياسة التعليمية فى الولايات المتحدة ، وهى إحدى دولتى المقارنة للدراسة الحالية ، وفهم بيئة صنع السياسة بها ، والمؤثرات فى صنع السياسة ، وكيفية إعادة تنظيم الإدارة التعليمية (الفصل الرابع) .

وأيضا يوجد تشابه بين نظام التعليم فى أستراليا ونظام التعليم فى مصر ، من ظروف وملابسات مثل سيطرة وزارة التعليم على عمليات صنع المناهج وتقريرها ، وتحديد مدة العام الدراسى وتعيين المدرسين ... إلخ . وتختلف فى كونها من البحوث التى قدمت كحلقه بحث ثم جمعت فى كتاب واحد بفضل المحررين .

الدراسة السادسة:

Policy-Making in Education. The Breakdown of Consensus (1)

عدم الاجماع فى عمليه صنع السياسة التعليمية

يختص هذا الكتاب بعملية صنع السياسة التعليمية من الناحية النظرية والعمليه معا وهو من كتب الجامعة المفتوحة ، وتتميز الناحية النظرية بالتعددية لوجود العديد من النظريات التى يمكن استخدامها فى هذا المجال ، أما الناحية العملية فتبدو فى استخدام حالات معينة ووصفها وتحليلها لتبدو أوجه التشابه والاختلاف بينهما ، وهو ما يبرز - فى نفس الوقت - تعددية النظريات مع اختلاف الحالات المطروحة للبحث .

ومن الآليات الرئيسية الواردة فى معظم حالات صنع السياسة ، نجد عمليات التفاوض ، والمساومة والصراع والتنافس والتعاون بين الأطراف المختصة بصنع السياسة التعليمية فى الولايات المتحدة مثل وزارة التعليم وإدارات التعليم فى الولايات المختلفة والمدرسين وجماعات الضغط ذات المصالح الخاصة فى المجتمع .

ومن المشكلات التى تتطرق إليها حالات الكتاب : مشكله الموارد الاقتصادية وأثرها فى العملية التعليمية ، ومشكلة المشاركة فى اتخاذ القرار ..الخ .

والكتاب عبارة عن سبعة عشر موضوعاً مختلفاً ، وبأقلام مؤلفين متنوعين ، ولكنها جميعا تدور حول مفهوم صنع السياسة التعليمية ، وقد جمع هذه الموضوعات المتفرقه معاً فى كتاب واحد محرران هما ايون ميكناى وجينى أوزجا اللذان قاما بكتابة المقدمة .

ولقد انقسم الكتاب إلى خمسة أجزاء رئيسية وهم :

١ - مضمون السياسة التعليمية .
٢ - بعض الرؤى فى عملية صنع السياسة .
٣ - عدم الإجماع فى عملية صنع السياسة .
٤ - نقابات المعلمين وإعداد المدرسين .
٥ - سياسة يعاد صياغتها : سياسة تكافؤ الفرص التعليمية .

---

(1) Mc Nay, Ian and Ozga, Jennys, (eds). **Policy - Making in Education. The Breakdown of Consensus.** Open University Set Books, OxFord University Press 1985.

وتستفيد الدراسة الحالية من هذا الكتاب من التنوع فى الموضوعات المطروحة ومن عمليات المزج بين النظرية والتطبيق ، وبالذات فى بعض الحالات التى تلعب هيئات الحكم المحلى فى الولايات دوراً جوهرياً فيها ، وكذا العلاقة المتباينة بين الشدة واللين بين حكومة الولاية والحكومة الفيدرالية .

ثانيا: مشكلة الدراسة :

من الدراسات السابقة وتساؤلاتها ، وضح أنه قد حدثت محاولات عديدة لتحسين ، وتطوير السياسة التعليمية فى مصر فى الفترة من (نهاية السبعينيات حتى التسعينيات) ، وقد تبلورت هذه المحاولات فى وثائق رسمية عديدة صدرت عن وزارة التربية والتعليم (١) . (فيما عرف بعد ذلك باسم وزارة التعليم) .

وتجدر الاشارة إلى تركيز هذه الدراسات على أن التعليم فى مصر يواجه أزمة حقيقية وقد عبر رئيس الجمهورية عن ذلك فى خطابه أمام الجلسة المشتركة لمجلسى الشعب والشورى بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية فى ١٩٩١/١١/١٤ بقوله :

« التعاون مع وزارة التعليم فى وضع الخطة الشاملة للنهوض بالتعليم فى مصر وإصلاحه ، بحيث يكون الإصلاح جذريا متكاملا ، مستجيبا للاحتياجات المتزايدة ، ومتجاوبا مع شعورنا جميعا ، بأن التعليم الذى يجده أبناؤنا فى المراحل المختلفة هو دون المستوى المطلوب لهم كأفراد ، ولمصر كدولة رائدة فى هذا ، لابد أن نصارح أنفسنا بأن الأزمة التى يمر بها التعليم فى مصر أصبحت تنعكس على المدرسة والمعلم والطالب والمنهج ، ورغم أنها تنهك موارد الدولة وإمكانات الأسرة ، إلا أن المحصله النهائية تأتى ضعيفة ومتواضعة » (٢) .

---

(١) مصطفى كمال حلمى . **تطوير وتحديث التعليم فى مصر** . وزارة التربية والتعليم ١٩٧٩.

- عبدالسلام عبد الغفار . **السياسة التعليمية** . وزارة التربية والتعليم ١٩٨٥ .
- فتحى سرور . **تطوير التعليم فى مصر - سياسته وإستراتيجيته وخطة تنفيذه** . وزارة التربية والتعليم ١٩٨٧ .
- وزارة التربية والتعليم . **مبارك والتعليم - نظرة الى المستقبل** . ١٩٩٢ ص ٧ .

(٢) المرجع السابق ص ص ١٦ - ١٧ .

وهكذا تكشف القيادة السياسية النقاب عن أزمة التعليم فى مصر ؛ لأن الحصيلة النهائية لكل هذه المجهودات المخلصة لم تلب آمال الشعب بحيث تقدم له تعليماً يستطيع أن يواجه به التحديات العالمية الكبيرة من ثورة المعلومات والتكنولوجيا المتطورة ، لذا أصبح التحرك مطلوباً ، وبسرعة حتى لا نتخلف عن الركب العالمى ، كما سيطرت نوازع التغيير وحتميته فى التعليم على الجميع ، سواء على العاملين فى المجال أو من خارجه .

ولكن هذا التغيير المنشود يجب أن يتم بصورة ديمقراطية وعلمية فى آن واحد ، ويتحقق الأسلوب الديمقراطى بطرح كافة الأفكار والمقترحات على الرأى العام ، بحيث يشارك الجميع ويساهمون معاً فى تحمل المسئولية القومية فى تغيير التعليم ، أما الأسلوب العلمى فيأتى من إتاحه الفرصة أمام المتخصصين فى المجال ليقدموا إسهاماتهم النافعة فى خدمة التربية والتعليم فى مصر (١) .

إن أسلوب التغيير يجب أن يكون انعكاساً لرغبة قومية ، مادام هناك اتفاق لدى الرأى العام بأن التعليم هو الأمن القومى لمصر ، ومن ثم فلا يمكن أن ينفرد به فرد ، أو وزير ، أو وزارة ، ولكنها مسئولية قومية نتحملها جميعا » (٢) .

وهكذا أصبح المطلوب صنع سياسة تعليمية ثابتة ومستقرة لا تتغير بتغير وزير أو وزارة، ولكنها نظام ثابت قوى يعبر بصدق عن احتياجات البلاد والرغبة فى إحداث نهضة اقتصادية مصرية .

وفى ضوء ما تقدم ، تنطلق من هذه المشكله بعض التساؤلات منها التساؤل التالى :

كيف يمكن تطوير عملية صنع السياسة التعليمية فى مصر بحيث تتم على أسس ديمقراطية وعلمية فى ضوء خبرة الولايات المتحدة فى هذا المجال ؟

---

(١) المرجع السابق ص ١٨ .

(٢) المرجع السابق ص ١٩ .

ومن هذا التساؤل الرئيس تتفرع التساؤلات التالية :

١ - ما طبيعة عملية صنع السياسة التعليمية ؟ وما خطواتها ؟ وما العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المؤثرة فيها ؟

٢ - ما ترتيب السياسة التعليمية على قائمة أولويات صانعى القرار السياسى فى كل من الولايات المتحدة ومصر ؟

٣ - ما الآليات والمؤسسات التى تلعب دوراً جوهرياً فى توجيه السياسة التعليمية فى كل من الولايات المتحدة ومصر ؟

٤ - كيف يتم صنع السياسة التعليمية فى دولتى المقارنة بصورة عملية تطبيقية ؟ وما ملامح التصور المقترح لتطوير عملية صنع السياسة التعليمية فى مصر فى ضوء خبرة التجربة الامريكية ؟

ثالثا: أهمية الدراسة :

لاشك أن عملية صنع السياسة التعليمية تعد من أهم القضايا التى تواجه صانعى السياسات العامة فى عالم اليوم - سواءا دولا متقدمة أم نامية نظراً لما لها من آثار اجتماعية ، وثقافية واقتصادية على جميع فئات الشعب .

وترجع أهمية الدراسة لعدة اعتبارات :

١ - من **الناحية النظرية** فإن تناول السياسة التعليمية ، كإحدى حالات تحليل السياسة العامة هو مجال بحثى جديد نسبيا فى مجال البحوث والدراسات الأكاديمية فى الدول النامية .

٢ - من حيث **الاعتبارات العملية** فإن التعليم الآن صار من موضوعات الساعة ، فلا يكاد يمر يوم واحد دون إشارة فى الجرائد القومية أو الحزبية ، عن أزمة التعليم وحتمية إحداث تغيير فى سياسته ، ولذا يأتى هذا البحث فى إطار التعبير عن رغبات الرأى العام فى مصر فى ضرورة إحداث تطوير جذرى فى العملية التعليمية ، على أن يتم هذا التطوير لسياسته بصورة ديمقراطية وعلمية معا .

رابعاً: حدود الدراسة :

يثير مفهوم السياسة التعليمية مجالات بحثية ثلاثة هى : الصناعة والتنفيذ والتقويم . وسوف تعالج هذه الدراسة المجال الأول (صناعة السياسة التعليمية) . وسوف تهتم فيها أساسا بصانع السياسة ، ومدى المؤثرات والضغوط والتفاعلات التى أثرت فيه ، وأدت إلى إصداره قرارات تربوية مهمة هى فى الواقع جزء من القرار السياسى العام .

إن مجال الحديث عن السياسة التعليمية فى هذه الدراسة ، سيتجه إلى التعليم الجامعى العالى ، كما سيتجه إلى التعليم ما قبل الجامعى بقطاعاته المختلفة (ابتدائى - إعدادى - ثانوى) ، وأنواعه المتعددة (عام - فنى) بمعنى أن المفهوم هنا يتعامل مع السياسة التعليمية ككل متكامل ، وهذا بالطبع مجال واسع وثرى ومتعدد الإسهامات .

هذه الدراسة ليست دراسة تاريخية فهى لا تتبع تاريخ عملية صنع السياسة التعليمية فى دولتى المقارنة - مصر والولايات والمتحدة - وإنما سيكون محور اهتمامها رؤية الحاضر فى حالة امتداده للمستقبل مع عودتها إلى الماضى القريب ، وطرح بعض النماذج عندما يتطلب تفسير الحاضر الرجوع إلى التاريخ .

وبناء عليه تم دراسة نماذج من عملية صنع السياسة التعليمية فى مصر بدءا من عهد الدكتور مصطفى كمال حلمى حيث تدرس وثيقة « **تطوير وتحديث التعليم فى مصر** » (١٩٨٠) ، تتبعها دراسة وثيقة « **تطوير التعليم فى مصر - سياسته وإستراتيجيته وخطة تنفيذه** » . (١٩٨٧) للدكتور/ فتحى سرور . وأخيرا تدرس **وثيقة مبارك والتعليم - نظرة إلى المستقبل** » (١٩٩٢) والتى ظهرت فى عهد الدكتور/ حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم الحالى .

أما عن الولايات المتحدة الأمريكية ، تتم دراسة وثيقة « **أمة فى خطر** » (١٩٨٣) تعقبها دراسة « **المبادئ الستة القومية للتعليم** » (١٩٨٩) والتى تبلورت وتشكلت فى اجتماع قمة التعليم الذى شارك فيه جميع المحافظين وبحضور الرئيس/ بوش . ثم أعلنت المبادئ رسمياً فى يناير ١٩٩٠. وأخيراً تدرس

وثيقة «أمريكا ٢٠٠٠» (١٩٩٢) ويتمثل فيها دور مؤثر لرئاسة الجمهورية فى خطة إصلاح التعليم ، إلى جانب أنها تعد تحركا من قبل الحكومة الفيدرالية للتدخل فى شئون التعليم الذى تقع مسئوليته على حكومات الولايات وفقا للدستور الأمريكى .

خامسا: منهج الدراسة :

توظف الدراسة الحالية **المنهج المقارن** الذى يبحث فى نظم التعليم فى بلاد العالم المختلفة ويقارن بينها من أجل الكشف عن أوجه التشابه والاختلاف ، والعمل على الاستفادة من النقاط الإيجابية . والاستفادة بصورة تتفق مع ظروف وأوضاع البيئة الداخلية ، والابتعاد عن النقاط السلبية ونبذها .

وتنبع فكرة النقل عن الحضارات المتقدمة ، من أن عالم اليوم أصبح قرية كونية ، بمعنى أن ما يحدث فى دولة ما من أحداث - كبيرة أو صغيرة - يظهر صداها فى البلدان المحيطة وغير المحيطة أيضا ، حيث لا توجد دولة الآن تستطيع أن تعيش بمعزل عما يحدث حولها من تطورات ومتغيرات ، وخاصة فى مجال التربية ، وبالأخص فى مجال التربية المقارنة ، حيث تستحدث النظم التعليمية العالمية مناهج وطرائق تدريس وأساليب مبتكرة وحديثة فى المجال تستدعى البحث ، والدراسة بغرض الاستفادة منها والنقل عنها .

إن طبيعة مجال التربية المقارنة تتطلب أن تبدأ الدراسة والبحث بالتعرف على واقع وظروف نظام التعليم فى مجتمع ما ، وما العوامل والقوى المؤثرة فيه ؟ وكيف يتعامل صانعو السياسة التعليمية مع المشكلات التى تصادفهم ، والحلول التى يتم طرحها عليهم ، ثم مقارنة كل هذه الظروف والملابسات بواقع التعليم فى بلد آخر (١) .

---

(١) محمد سيف الدين فهمى . **المنهج المقارن فى التربية المقارنة** - الطبعه ٢ - مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٥ ص ص ٣٦ - ٣٨ .

إن المقارنة بين نظامين تعليميين فى بلدين مختلفين بغرض الاستفادة من الوسائل والأساليب المتبعة فى أحدهما لتطبيقها والاستفادة منها فى نظام التعليم فى البلد الآخر ، يستدعى من الباحث ألا يغفل أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ودورها فى الضغط على صانع السياسة حتى تتبلور هذه السياسة ، وفقا لمتطلبات واحتياجات المجتمع الفعلية (١) .

والمقارنة قد تكون بين ظاهرتين ، أو نظامين مختلفين فى فترة زمنية واحدة . وهو ما ستحاول هذه الدرسة أن تتبناه بمقارنة عملية صنع السياسة التعليمية فى دولتين : إحداهما متقدمه (الولايات المتحدة الأمريكية) والأخرى نامية (جمهورية مصر العربية) ، وذلك فى فترة زمنية متماثلة تقريبا (فى الثمانينيات وأوائل التسعينيات) بغرض الكشف عن السلبيات والإيجابيات فى عملية صنع السياسة التعليمية فى الدولتين ، ومحاولة الاستفادة من الإيجابيات واستعارتها من دولة عظمى متقدمة ، والبناء على ما تم نقله من أفكار وتجارب وتمصيرها بما يلائم التجربة المصرية وظروفها وملابساتها .

ويوظف البحث كذلك أسلوب أو **مدخل حل المشكلات problem - solving approach** كما اقترحة «بريان هولمز» (٢) حيث إنه يلائم طبيعة الدراسة من حيث وجود أزمة فى التعليم ، تستدعى حلها فى صورة وضع سياسة عامة قومية للتعليم ، والتنبؤ بنتائج تنفيذ مثل هذه السياسة الجديدة على الواقع المحلى .

وبذلك يتم الوصول إلى مقترحات محددة يمكن تنفيذها بهدف تطوير عملية صنع السياسة التعليمية فى مصر ، وجعلها بصورة أفضل وأوسع فى نطاق المشاركة من جانب مختلف فئات الشعب حتى يصدر القرار التربوى معبراً عن موافقة أغلبية المشاركين ، وليس على أساس تفضيلات الوزير أو الوزارة أو أى مؤسسة عامة أخرى فى الدولة (٣) .

---

(١) محمد مالك محمد سعيد محمود . **إعداد قيادات تعليم الكبر فى جمهورية مصر العربية مع التركيز على مجالى محو الأمية والثقافة العمالية - دراسه مقارنة** . رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية التربيه - جامعة الزقازيق ١٩٨٤ ص ص ٢٦ - ٢٨

(2) Holmes, Brian. Op. Cit p. 74 .

(3) Guruge, Amanda W.p**General Principles of Management for Educational Planners and Administrators**. Unesco. Paris, 1984 P. 49 .

ويتضمن مدخل « حل المشكلات » . كما اقترحه هولز الآتى : (١)

١ – تحليل المشكلة والتعمق فيها .
٢ – وضع الفرضية وتصميم الحل فى صورة سياسة .
٣ – تحديد الظروف المحيطة بالمشكلة .
٤ – التنبؤات المنطقية المستخلصة من فرضية الدراسة والنتائج المتوقع ظهورها .
٥ – مقارنة النتائج المنطقية المتوقعة بالأحداث الموضوعية التى يمكن ملاحظتها .

وعند كتابة وصياغة المشكلة ، يحدد كاتب آخر (٢) بعض العناصر التى يجب توافرها فيها مثـــل :

١ – أن تبدو العلاقة واضحة بين متغيرين أو أكثر .
٢ – أن تصاغ بلغة سهلة ومفهومة .
٣ – يحتمل أن تصاغ فى صورة تساؤل أو أكثر .
٤ – يجب ألا تمثل أى أبعاد أخلاقية .

وعند تطبيق أسلوب «هولز» فى حل المشكلات على الدراسة الحالية نجد الآتى :

١ – تحليل المشكلة : ونبدأ بتحليل مشكله الدراسة وهى وجود ازمة فى التعليم فى دولتى المقارنة .
٢ – صياغة فرضية البحث أو التساؤل الرئيسى ، أو وضع الإطار النظرى للدراسة الذى من خلاله يمكن الحكم على واقع تطبيقات دولتى المقارنة بالنسبة لعملية صنع السياسة التعليمية .
٣ – تحليل ووصف دور آليات ومؤسسات صنع السياسة التعليمية فى دولتى المقارنة ، حتى يمكن التعرف على مدى التزامها بالإطار النظرى لعملية صنع السياسة التعليمية مع توضيح أوجه التشابه والاختلاف بين العمليتين .
٤ – التوصل إلى نتائج الدراسة المستخلصة ، من خلال تحليل ووصف واقع تطبيقات عملية صنع السياسة التعليمية فى دولتي المقارنة .
٥ – وضع تصور مقترح لعملية صنع السياسة التعليمية فى مصر بناء على النتائج المستخلصة من الدراسة المقارنة .

---

(1) Holmes, Brian. Op Cit P. 76 .
(2) Tuckman, Bruce W**Conducting Educational Research.** New York : Harcount Brace Govanovich, Inc. 1982 pp. 20 - 21 .

وتوظف الدراسة ايضا **المقابلة** (١) كأداة من الادوات العلمية لجميع البيانات . وواقع الامر ان اسلوب المقابلة ليس مجرد سلسلة من الاسئلة بين شخصين " وانما هى عملية ديناميكية هادفة يجب ان تتم بعناية ... وهى عملية تحتاج الى ترتيبات واجراءات كثيرة مثل :

- الاعداد للمقابلة .
- اجراء المقابلة .
- تسجيل المقابلة " (٢) .

الاعداد للمقابلة :

لابد وان يقوم اعداد المقابلة على خطة وهدف محدد يسعى الباحثه الى تحقيقه وجمع بيانات عنه . وقد يتم ذلك فى مقابلة استطلاعيه غير المقننه اذ يحتوى على مجموعه من الاسئله تمثل رؤوس موضوعات رئيسية . اما فى حاله المقابله المقننه فإن الاسئله تكون اكثر تحديدا . وفى حاله المقابلة الوثائقية ، يجب ان تتوافر للباحث الوثائق التى يريد لصاحب اللقاء ان يعلق عليها على ان يكون مسموح به بالحديث عنها ولديه الرغبة فى القيام بذلك . ويعيب المقابلة تعذر تطبيقها على عدد كبير لان ذلك يحتاج لعدد كبير من الباحثين المدربين ويستغرق وقت اطول مما يؤدى الى ارتفاع التكلفه .

اجراء المقابلة :

يجب ان تتم المقابلة فى المكان والموعد المحدد الذى تم الاتفاق عليه . ويحاول الباحث فيها ان يبعد جميع المؤثرات التى قد تتداخل فى جو المقابلة حتى يتسم بالصدق والثبات . واذا لاحظ الباحث ان صاحب اللقاء غير منطلق فى حديثه ، أذن يتطلب الامر من الباحث ان يساعده بالقاء الاسئله التى لا تحتاج اجاباتها إلى نعم او لا وان يصمت برهه بعد كل سؤال حتى يترك له الفرصه لينطلق لسانه .

---

(١) فاروق يوسف فاروق . **وسائل جمع البيانات . دراسات فى مناهج البحث العلمى (٢)** -مكتبه عين شمس ١٩٨٥ ص ص ٣٦ - ٤٤ .

(٢) المرجع السابق ص ٣٧ .

تسجيل المقابلة:

لضمان اكبر قدر من الدقه ، يجب على الباحث ان يقوم بتسجيل جميع ابيانات التى حصل عليها اثناء المقابلة كاملة وفى اقرب فرصة ممكنه أما اثناء اللقاء بتدوين جميع ما قيل او بعدها مباشرا . واذا لاحظت الباحثه اثناء اللقاء اى تغييرات فى الصوت أو قسمات الوجه عندئذ تدون الباحثه ملاحظاتها عنها لانها قد تكشف عن الدوافع الحقيقة وراء قيام صاحب اللقاء بسلوك معين او اتخاذه قرار محدد (١) .

وبالنسبه لهذه الدراسة ، قامت الباحثه باجراء ثلاث مقابلات : الاولى مع **الدكتور مصطفى كمال حلمى رئيس مجلس الشورى ونقيب المعلمين** ، والثانية مع **الاستاذ ابوصالح الالفى الوكيل الاول لنقابة المهن التعليمية** ، والثالثة مع السيدة **عفاف امين احمد** وفى لقاء الدكتور مصطفى كمال حلمى ، وجه الباحث اسئلته التى دارت حول دور مجلس الشورى وبالاخص لجنه الخدمات (التى تتولى شئون التعليم) وذلك كمؤسسه رسميه تلعب دور هام فى صنع السياسه التعليمية فى مصر . كما دارت اسئلة اخرى حول دور النقابه فى صنع السياسة التعليمية .

أما المقابلة الثانية مع الاستاذ ابوصالح الالفي ، فلقد دارت الاسئلة حول دور النقابة فى صنع السياسه التعليمية ايضا . ونتيجه المقابلتين والبيانات التى جمعت منهما تم عرضهما فى الفصل الرابع فى الاجزاء الخاصة بمجلس الشورى ونقابة المعلمين .

أما المقابلة الثالثة مع السيدة عفاف امين احمد احدى العضوات البارزات فى جمعية الرعاية المتكاملة فقد دار الحديث معها حول دور هذه الجمعية الاهليه (غير الحكومية) فى رعاية تلاميد المدارس الابتدائية . وقد استعان الباحث بالمعلومات التى حصل عليها من هذه العضوة فى الجزء الخاص بالجمعيات الاهلية (غير الحكومية) فى الفصل الرابع .

---

(١) المرجع السابق ص ٤٤ .

سادساً: مفاهيم الدراسة :

فى هذا الجزء ، سيتم طرح مجموعة من المفاهيم ذات الصلة بموضوع الرسالة مثل : السياسة ، والاستراتيجية ، والتخطيط ، والفرق بينها والكفاية والفعاليةوالقرار ، وصنع القرار ، واتخاذه ، والفرق بينها القرار ، والسياسة ، والإستراتيجية .

مفاهيم السياسة والسياسة التعليمية :

مفهوم السياسية :

تعريف مفهوم السياسه العامة كما ورد فى الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية هو : «مجموعة من الأهداف أو البرامج الأساسية يصاحبها مجموعة من القرارات تحدد كيف تصنع الأهداف، أوكيف يمكن تنفيذها» (١)

ويفهم من هذا التعريف أن السياسة تتكون أساسا فى مضمونها من عدة أهداف ، ولكنها ليست أهدافاً فقط ، وإنما يصاحبها وصف وتحديد لكيفية أو إجراءات او تفاصيل التنفيذ و «السياسة كتقرير للأهداف الصريحة أو الضمنية ، ومن أمثله ذلك : سياسة الاستيعاب ، سياسة تكافؤ الفرص التعليمية ويلاحظ أن المسئول هنا هى الهيئات السياسية فى أعلى قمة مستويات صنع السياسة أما تحديد الأهداف ذاتها ، فيتم من خلال مجموعة من القيم» (٢) . ومن هذا التعريف نفهم أن السياسة تتضمن أو يتبلور عنها أهداف ، وهذه الأهداف قد تكون واضحة ومباشرة أو غير مباشرة وتفهم من سياق الصياغة .

والسياسة قد تكون عامة قومية أو تنبثق عن السياسة العامة وتتخصص ، وتخدم مجالاً معيناً كالتعليم او الإسكان أو الصحة .. إلخ .

---

(1) Forman, Lewis A, " Public Policies " **International Encyclopydia of Social Scienes**. Vol 13 - London 1985 pp. 204 - 205 .

(٢) إيهاب السيد محمد إمام – مرجع سابق ص ١٨ .

إذن هى « مجموعة أو سلسلة من القرارات تتعلق بمجال معين كالتعليم أو الصحة أوالدفاع ، فعند اتخاذ الدولة لسياسة تعليمية هدفها خلق قاعدة فنية وتكنولوجية يمكن اتخاذ جمله قرارات لتحقيق الهدف مثل : إنشاء المدارس والمعاهد الفنية ، عقد الدورات التدريبية ، إرسال البعثات الخارجية .. إلخ »(١) .

ويفهم من هذا التعريف أن السياسة هى : مجموعة من القرارات التى تتخذ لتحقيق أهداف السياسة – أيا كانت هذه السياسة وتخصصها أو المجال الذى تخدمه ويربط توماس داى(٢) أى سياسة بالحكومة فنجده يعرف السياسة على أنها « ما تفعله وما لا تفعله الحكومة » (٣) .

ويربط «كمال المنوفى » أيضا بين السياسة والسلطات الحكومية ، فنجده يعتقد أن أى سياسة يجب أن تركز على المشكلات التى تواجه صانع القرار ، والتى يستطيع أن يحلها مستخدما المتغيرات الواقعة تحت سيطرته ، وذلك من منطلق أن السياسة العامة هى برنامج عمل لسلطة عامة أولعدة سلطات حكومية (٤) .

ويقوم صانعو السياسات العامة بوضع سياسات فرعيه فى شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وتعكس هذه السياسات آراء وأفكار وأهداف النخبة الحاكمة ، وما ترغب فى تنفيذه من أهداف تخدم الصالح العام .

والواقع أن صانع السياسة يسعى دائما لتحقيق أهداف محددة ، ولكن فى بعض الأحيان تتعدد الأهداف التى يسعى لتحقيقها ، بل وقد تتناقض ، وفى هذه الحالة تصبح عملية اتخاذ القرار بشأنها صعبة للغاية (٥) .

---

(١) كمال المنوفى . " السياسة العامة وأداء النظام السياسى " . فى على الدين هلال (محرر) (محرر)**تحليل السياسات العامه : قضايا نظرية ومنهجية** . القاهرة : مركز الدراسات والبحوث السياسية ١٩٨٨ ص ص ١٢ – ١٣ .

(2) Dye, Thomes**Understanding Publicy** New Jersey : Prentice Hall, 1975 p. 1 .
(3) I bid. p. 1.

(٤) كمال المنوفى – مرجع سابق ص ١٣ .

(٥) المرجع السابق ص ١٤ .

ويفهم من هذا التحليل أن صانع السياسة العامة يسعى دائما لتحقيق أهداف معينة ، وقد تكون أهدافا واضحة ومباشرة تخدم بالفعل الصالح العام ، وقد تكون أهدافا متناقضة وغير واضحة أومتسقة مع الأهداف الأخرى ، والواقع أن الاختلاف فى الأهداف ومسارها يرجع للاختلاف فى شخصيات صانعى السياسات وتوجهاتهم الأيديولوچية السائدة والقيم التى يعتنقونها ، والمصالح التى يمثلونها ، ثم حجم المعلومات المتاحة لهم ومدى أهميتها فى تيسير اتخاذ القرار .

وللسياسة العامة عدد من السمات أو الملامح ، وهى كالآتى (١) :

١ - أن السياسة العامة تتميز أولا بمضمون محدد .
٢ - وهى تتضمن عناصر تساعد على اتخاذ القرار ، أو تخصيص الموارد .
٣ - وهى تشير إلى إطار عام جداً للفعل .
٤ - السياسة العامة يمكن بمضمونها وتأثيرها أن تؤثر على عدد ما من الأفراد أو الجماعات أوالمؤسسات ، والتى يمكن أن تتغير مصالحها بتغير مضمون السياسة .
٥ - تصاغ السياسة العامة لتحقيق أهداف معينة أو تأصيل قيم وإشباع حاجات .
٦ - السياسات العامة يمكن أن تصاغ فى شكل قوانين ملزمة .

ومن هذه السمات ، نستخلص أن : السياسة العامه ذات مضمون محدد ، وتأثيرها واسع المدى علي الأفراد والجماعات التى تمسها ، وهى فى النهاية قد تصبح قانوناً ملزماً للجميع .

وفى الغالب ينظر إلى السياسة العامة على أنها مخرج النظام السياسى ، لأنها ما هى الا تعبير عن استجابة النظام السياسى للقوى البيئية التى تؤثر عليه . والسياسة العامة الرشيدة هى التى تحقق أكبر عائد اجتماعى (٢) .

---

(١) نجوى إبراهيم : **السياسات العامة والتغيير السياسى فى مصر** - رساله دكتوراه غير منشورة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٩١ - ص ص ١ - ٢ .

(٢) المرجع السابق ص ٣٥ .

ويفهم من ذلك أن السياسة العامة قد تكون رشيدة وقد تكون غير رشيدة . وفى هذه الحاله على الحكومة أن تختار بين السياسات التى تعرض عليها بحيث تختار السياسة التى تنتج مكاسب اجتماعية محسوسة من الأفراد والجماعات ، وتبتعد عن السياسات غير محسوبة النتائج او التى لها انعكاسات وعواقب سلبية على سياسات عامة أخرى .

وتربط دراسة (١) بين مفهوم السياسة ومضمونها ، وبين الزمن الذى صممت فيه ، إذ تشير إلى أهمية النظر للسياسة فى إطار الزمن ، لأن أى سياسة لها علاقة وثيقة بالظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى ولدت فيها ، ويلاحظ أن هذه الظروف تتغير بتغير الزمن والسياسة التى كانت تبدو صالحة وناجحة فى زمان ما مع ظروف معينة ، قد تصبح غير صالحة أو مناسبة عند تغير الظروف مع تغير الزمن .

ويتفق عدد كبير من الكتاب والمحللين والسياسيين على أن بناء مفهوم سياسة ووضع مضمون دقيق له (٢) يتطلب الحصول على قدر كبير من المعلومات عن السياسات العامة السابقة ، فى الداخل والخارجة، ودراستها بتعمق ، وتحليلها ، ومحاولة اكتشاف أوجه القوى والضعف فيها ، ومن أجل تجنب أو استبعاد عناصر الضعف ، ودعم وتعزيز جوانب القوى ، ودمجها فى سياسة عامة جديدة .

والخلاصة ان أى سياسة عامة جديدة يجب ان تعبر عن القيم والعرف والعادات السائدة فى المجتمع ، وأن تجيء ممثلة للأغلبية العظمى من القطاعات المختلفة ، وإلا أصبحت سياسة غريبة عن الواقع الاجتماعى الذى خرجت منه (٣) .

---

(1) Madon, Y. KD **Policy-making in Government** . Delhi : **Information Review** 1982 p 30.

(2) Dunn, William N. **Public Policy Analysis.** New Jersey : Prentice-Hall Inc. 1981 p. 31.

(3) Ibid. p. 34.

مفهوم السياسة التعليمية :

تشتق السياسة التعليمية - بطبيعة الحال - من السياسات العامة للدولة . وقد حدد البعض (١) فى مجال السياسة التعليمية ، بعض المؤشرات التى يمكن الاعتماد عليها فى تحديد مفهوم السياسة التعليمية ومنها :

١ - الاستجابة إلى احتياجات جديدة على المستوى المحلى والمجتمع ككل .
٢ - الإسهام فى التنمية الاقتصادية ، وإعداد الموارد البشرية وصقل مهاراتها لتتلاءم مع التقدم العلمى فى هذا العصر .
٣ - التكيف مع استخدامات التكنولوجيا الحديثة .
٤ - تعزيز الثقافة والانتماء القومى .
٥ - تعزيز العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وخاصة بين الطبقات الفقيرة .

ومن التعريفات الشائعة عن السياسة التعليمية اعتبارها من مخرجات النظام السياسى النابعة من البيئة كنتيجة او استجابة للمدخلات (الضغوط والمؤثرات) وينتقل التركيز بعد ذلك إلى التغذية الراجعة التى تصب من جديد فى المدخلات ثم تبدأ الدورة أو العملية من جديد (٢) .

يرى ادجارفور (٣) أن أى سياسة تعليمية يتم وضعها ، هى بالضرورة انعكاس للبدائل السياسية المطروحة أمام صانع القرار ، وتعبر فى مضمونها عن عادات وقيم وتطلعات وتوقعات المجتمع بالنسبة لمستقبل التعليم به .

ومن هذا التعريف ، يفهم أن الأهداف التعليمية المطروحة فى مثل هذه السياسة ينبغى ألا تتعارض ، بل يجب أن تتماشى وتتوازن مع السياسة العامة الكلية المعلنة من جانب الدولة ، وفى نفس الوقت تتوافق مع الأهداف فى المجالات الأخرى القومية التى تمت الموافقه عليها .

---

(1) Hough, J.R**Educational Policy . An International Policy.** London: Croom Helm 1984 p. 14 .

(٢) إيهاب السيد محمد إمام . مرجع سابق ص ٢٠ .

(3) Faure, Edgaret al.**Learning to be.** Unesco: Paris 1972 .

وتعرف ناديه جمال الدين (١) السياسة التعليمية على انها " مجموعة من المبادىء والقرارات تستمد من نظام محدد للقيم بمستوياتها المختلفه ، ومن استشراف النتائج والآثار المحتمله للقرارات . وبناء عليه يتم تحديد الاجراءات التى ينبغى للحكومة ان تأخذ بها من اجل التأثير فى الواقع وتوجيهه نحو تحقيق الاهداف المخططه ... والسياسة التعليمية قد تصدر فى شكل وثيقه رسمية منشورة ، كما يمكن ايضا ان تكون غير مكتوبة " .

ومن هذا التعريف يتضح ان السياسة التعليمية عبارة عن مبادىء وقرارات واجراءات . اما المبادىء فهى الاهداف العامة الموضوعة والمستمدة من الواقع . واما الاجراءات فهى سبل تنفيذ هذه الاهداف . ويتطلب تنفيذ وتطبيق الاجراءات اتخاذ مجموعة من القرارات المتسلسلة والمترابطه معا وليس قرار واحد .

ويعرف باحث آخر (٢) السياسة التعليمية على أنها : « مبادئ واتجاهات عامة تضعها السلطات التعليمية ، أو هى الطريق الذى يجب اتباعه لإرشاد التفكير وضبط العمل بالأجهزة التعليمية فى جميع مستوياتها" .

ويتضح من هذا التعريف أن السياسة التعليمية هى مجرد « مبادئ أو اتجاهات عامة » ، أى أنه يمكن العمل بها أو تجاهلها بما أنها اتجاه وليست هدفاً تعليمياً مباشراً ملزماً للمجتمع ، إلى جانب ذلك ، نجد أن السلطات التعليمية فقط هى التى وضعت هذه السياسة دون أى مشاركة من القاعدة العريضة التى سوف تمسها هذه السياسة مثل الطلاب والمدرسين وأولياء الامور والإداريين المنفذين لها فى المناطق التعليمية المحلية ، ولذا فإن هذا التعريف يعد قاصراً بالنسبة للمقاييس المعاصرة الحديثة فى صنع السياسة التعليمية .

---

(١) ناديه جمال الدين " منهجية تقويم السياسة التعليمية فى مصر" فى هدى محمد مجاهد وامانى قنديل (محرران) - اعمال الندوة الاولى لبرنامج **منهجية تقويم السياسات الاجتماعية فى مصر** - المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية - ٣ل ١٩٨٨ - ص ٤٤ - ٤٥ .

(٢) رمضان أحد عيد . مرجع سابق ص ٥٢ .

وتتناول دراسة أخرى (١) السياسة التعليمية على أنها « تعبئة كافة إمكانات وزارة التعليم - البشرية والمادية - من أجل تحقيق الأهداف الموضوعة ، والتى لها علاقة بشئون المعلمين والمناهج وطرق التدريس والأنشطة المدرسية ، والإشراف الفنى وتمويل البرامج التعليمية وتنظيم العلاقة بين المؤسسات التعليمية المختلفة وأجهزة المجتمع » (٢) .

ويعد هذا التعريف أشمل من التعريفات السابقة لأنه عبأ جميع إمكانات الوزارة - البشرية والمادية - وفسر مضمون الأهداف التى يسعى لتحقيقها من شئون معلمين ومناهج وطرق تدريس وأنشطة مدرسيه .. إلخ . كما أنه لم يغفل العلاقة بين مؤسسات التعليم المختلفة وأجهزة المجتمع ككل ، وضرورة التنسيق معاً من أجل تحقيق الصالح العام .

وتقدم باحثة آخرى (٣) تعريفاً عن السياسة التعليمة بأنها : «عملية بالغة التعقيد تسعى لتحديد الخطوط العريضة الأساسية للفعل ، وتتسم بتوجهها نحو المستقبل ، وسعيها إلى تقرير الصالح العام ، بأفضل الوسائل الممكنة » (٤) . يذكر هذا التعريف مضمون السياسة بمجرد «تحديد الخطوط العريضة الأساسية للفعل» على أساس أنه بعد وضع الخطوط العريضه للسياسة ترسم إستراتيجية ويتم وضع خطة تنفيذ تلتزم بها جميع الأجهزة التعليمية . والغرض من وضع السياسة - كما يفهم من هذا التعريف - هو تقرير الصالح العام ، وهو بالقطع هدف تسعى لتحقيقه أى سياسة عامة قومية .

---

(١) سعيد إسماعيل على . " عملية صنع القرار فى السياسة التعليمية " فى على الدين هلال (محرر) . **النظام السياسى المصرى . التغيير والاستمرار** . ورقة مقدمة للمؤتمر السنوى الاول للبحوث السياسية . مكتبه النهضة المصرية ١٩٨٨ ص ٣٣٥ .

(٢) المرجع السابق ص ٣٣٦ .

(٣) نجوى ابراهيم - مرجع سابق - ص ٨ .

(٤) المرجع السابق ص ١٩ .

وفى وثيقة « **مبارك والتعليم - نظرة إلى المستقبل** » ، نجد تعريفاً للسياسة التعليمية على النحو التالى : (١)

« تعرف سياسة التعليم الواعية : بأنها : سياسة متواصلة متأنية ومتوائمة وسليمة القصد ، ومتبعة الأسلوب العلمى ، وتتخذ القنوات الشرعية ، وتسلك الأساليب الديمقراطية فى كل مرحلة ، وتعبر بصدق عن المتطلبات الحقيقية لشعب مصر ، وتواجه بشجاعة وموضوعية التحديات العالمية التى يتعرض لها شعبنا العظيم » .

ويعد هذا تعريفاً جيداً ؛ لأنه يسعى لاستخدام الأسلوب العلمى ويستخدم القنوات الشرعية ويطبق ديمقراطية التعليم كما يتصدى للتحديات الخارجية ، بمعنى أن الاهتمام لن يوجه فقط لتحسين أوضاع نظام التعليم ككل من الداخل ، ولكنه أيضا يصمد أمام التحديات الواردة من الخارج .

بعد أن قدمت الدراسة عدداً من التعريفات ، ترى الباحثة أن هذا التعريف الأخير فى «**وثيقة مبارك والتعليم**» - يعد أكثرها تمشياً مع هذه الدراسة ، لأنه يتضمن نقطتين جوهريتين تسعى كل سياسة تعليمية - فى الداخل والخارج - إلى تحقيقها وهما :

١ - استخدام الأسلوب العلمى فى الإعداد والتصميم .

٢ - استخدام المبادئ الديمقراطية فى طرح الأفكار والمقترحات من جميع الفئات دون تفرقة أو تمييز .

بعد أن استقر الرأى حول التعريف الذى يتوافق مع هذه الدراسة ، تأتى إلى نقطة هامة وهى نوعية السياسة التعليمية المطلوبة ، والحقيقية أن الهدف الأسمى لأى سياسة تعليمية يتم وضعها هو أن تتسم بالكفاية والفعالية اللازمة لتحقيق الأهداف القومية العامة .

---

(١) وزارة التربية والتعليم - **وثيقة مبارك والتعليم - نظرة الى المستقبل** - مرجع سابق ص ١٥ .

مفاهيم الكفاية والفعالية

يرى عبد الفتاح جلال (١) أن الباحثين السياسيين كثيراً ما يشيرون إلى مفاهيم الكفاية والفعالية دون أن يفسروا ماذا يقصدون بهما . والشكل التالى يمكن الاعتماد عليه فى تفسير هذه العلاقة ، وتوضيح سبل تحركها بكفاية وفعالية مستمرة من أهداف (مدخلات) حتى تتحول من خلال الاستخدام داخل العمليات إلى مخرجات وذلك أثناء التشغيل والعمل بها .

الشكل رقم (١) (٢)

آليات نظام التعليم بعد بلورة أهداف السياسة التعليمية

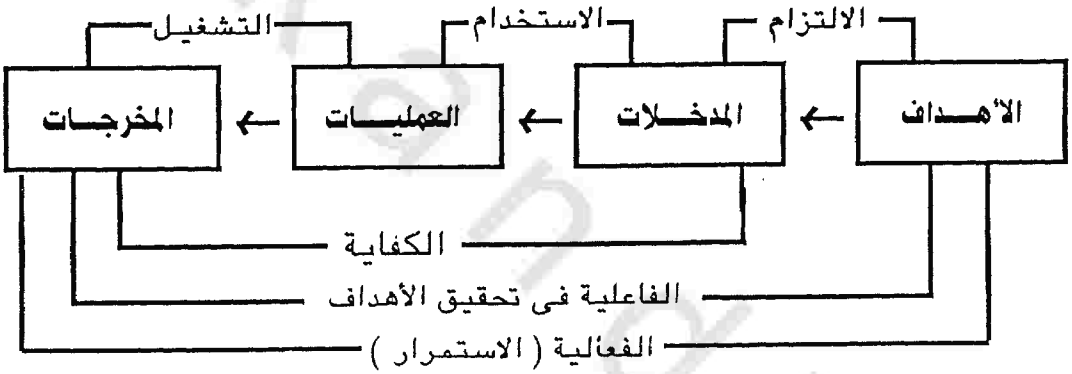

وتعرف «الكفاية» بأنها : القدرة على تحقيق الأهداف الموضوعة بنجاح .

أما الفعالية فهى : قوة الدفع المستمرة بين مدخلات ومخرجات نظام التعليم . بعد صنع السياسة التعليمية وبلورة أهدافها بصورة واضحة وصريحة نصل إلى مرحلة ترجمة السياسة التعليمية إلى اجراءات عملية (الاستراتيجية) - سيتم شرحها فيما يلى - تبرز فى نفس الوقت الغايات والمراحل المطلوب تحقيقها ، ومدى الكفاية فى تحقيق ذلك من خلال الاستخدام والتشغيل الفعلى للموارد المتاحة لدى نظام التعليم مع الفعالية (الاستمرارية) فى قوة الدفع الذاتية والالتزام بالأهداف الموضوعة فى السياسة التعليمية وفقا للخطة العامة للنظام .

---

(١) عبد الفتاح جلال . " جودة مؤسسات التعليم العالى وفعاليتها - إستراتيجيات تحقيق الكفاية والتقويم المستمر " فى **مجلة العلوم التربوية** - المجلد الأول - العدد الأول - يوليو ١٩٩٣ - ص ١٧٩ .

(٢) المرجع السابق ص ١٧٩ .

وفى رسم بيانى آخر (الشكل رقم ٢) لعبد الفتاح جلال ، يرسم صورة على نطاق أوسع من الشكل السابق - فى مؤسسات التعليم العالى - وكيف أن الأمر يرتبط أساسا بوضوح الأهداف العامة للسياسة التعليمية فى المقام الأول ، وأيضاً بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ، وهما معاً يشكلان المدخلات التى تؤدى إلى تحقيق الأهداف بالفعالية والكفاية الإنتاجية المطلوبة ، حتى تنتهى بمخرجات المؤسسة التعليمية ، ونفس المخرجات تتحول إلى مدخلات لسوق العمل ويستمر الدوران والحركة بكفاية ، وفعالية التدفق المستمر من أهداف (مدخلات) إلى عمليات إلى مخرجات تتحول بدورها إلى مدخلات جديدة لسوق العمل .. وهكذا .

الشكل رقم (٢) (١)

العلاقة بين كفاية مؤسسات التعليم العالى وسوق العمل

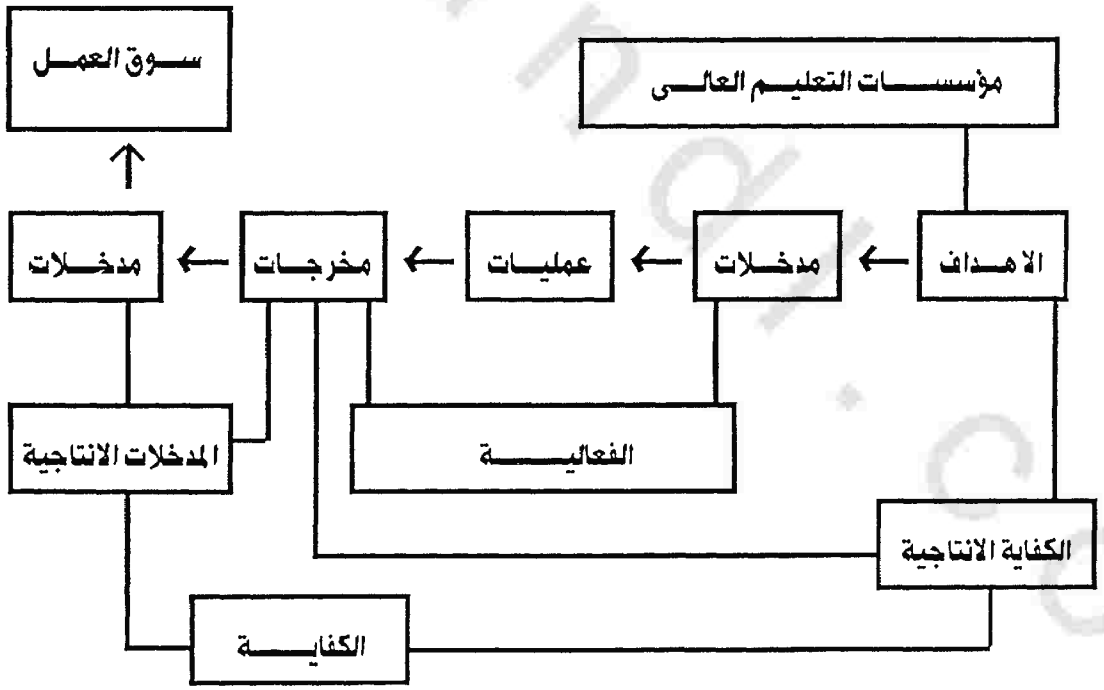

١. المرجع السابق ص ١٨٣ .

مفاهيم الإستراتيجية والتكتيك:

مفهوم الإستراتيجية:

تعقدت المجتمعات وأصبحت الحروب تتحكم فيها العوامل العسكرية ، وأيضا عير العسكرية ، ثم استقرت المؤسسات الأجتماعية فى المجتمع ، وأصبح هناك ساسة وعسكريون ، ولكل منهم دور منفصل فى المجتمع ، وفى ظل هذا الوضع ، اكتسب مفهوم الإستراتيجية أبعاداً جديدة حيث أصبح يعبر عن الخطط العسكرية بالإضافة إلى الخطة السياسية التى تسايرها أى « فن استخدام وتوظيف الوسائل العسكرية لتنفيذ الغايات السياسية » (١) .

ونما المصطلح وتطور حتى أصبح الكثيرون يعتبرون الإستراتيجية «فن المخاطر المحسوبة»(١) . وعموماً قبل تنفيذ أى استراتيجية ينبغى أولاً أن يقوم السياسيون بوضع أهداف قومية على أساسها يرسم الإستراتيجى خطته .

ويرى إدجار فور أن هذا المفهوم يتضمن ثلاثة أركان رئيسية هى : (٢)
١ - تنظيم العناصر فى كل متكامل
٢ - الأخذ فى الاعتبار أى احتمالات مفاجئة يمكن أن تحدث .
٣ - وجود إرادة قومية تستطيع أن تواجه أى احتمالات مفاجئة وتتغلب عليها .

إن الإستراتيجية ما هى إلا ترجمة للسياسة فى صورة مجموعة من القرارات التى تحدد مسار العمل بالنسبة للمواقف ، التى قد تنشأ فى المستقبل . إن ترجمة أهداف السياسة التعليمية إلى إجراءات عملية تبرز فى نفس الوقت الغايات المطلوب تحقيقها والموارد المتاحة والاحتمالات الواردة فضلاً عن معايير صنع القرار ، والاستراتيجية واضحة المعالم تخدم واضعى الخطة وتبصرهم بالطرق التى يمكن سلوكها فى سبيل تحقيق أهداف السياسة ، ومن هذا المنطلق يمكن تعريف الاستراتيجية على أنها حلقه الوصل بين السياسة والتخطيط (٣) .

---

(١) المرجع السابق ص ١٨١ .
(٢) عبد الفتاح جلال وآخرون . **إستراتيجية مفتوحة لمحو الأمية فى الوطن العربى** . المركز الدولى للتعليم الوظيفى للكبار بالوطن العربى - سرس الليان - يناير ١٩٧٦ ص ٣ .
(٣) المرجع السابق ص ٥ .

مفهوم التكتيك:

من المهم أن نوضح الفرق بين الإستراتيجية والتكتيك (١) . بالنسبة للإستراتيجية فهى تختص بالمهام والتحركات الكبيرة ولفترة زمنية طويلة ، بينما التكتيك عكس ذلك ، وعند وضع استراتيجية يراعى فيها العوامل السياسية والاقتصادية فضلا عن العوامل العسكرية ، بينما التكتيك يهتم ببداية وخط سير معركة واحدة ، كما تركز الاستراتيجية على ما قبل ، وما بعد المعركة من تحركات واتصالات .

بعد هذه التفرقة النظرية التى حددها الإستراتيجيون العسكريون يمكن أن نخلص إلى ان الإستراتيجية تهتم بالأساسيات ، والخطوط العريضة ، بينما التفصيل والإجراءات من نصيب التكتيك .

مفهوم التخطيط:

التخطيط عبارة عن عملية منظمة تقوم على «تعبئة وتنسيق وتوجيه الموارد والطاقات والقوى البشرية والمعنوية والمادية المتاحة للمجتمع - حاضراً ومستقبلاً - لتحقيق أهداف متفق عليها فى فترة وسلسلة فترات زمنية مقدرة » (٢) ومن هذا التعريف ، تتضح أهمية التعرف على الحجم الحالى والمتاح من الموارد والطاقات والقوى البشرية والمالية والمادية المتعلقة بالموضوع ، وذلك بجمع البيانات والمعلومات عن كل عنصر منها ، ثم تحليل هذه البيانات واستخلاص نتائج منها تساعد فى وضع أهداف مستقبلية فى مجال التخصص .

يرى عبد الله عبد الدايم « أن التخطيط فن حيادى وأسلوب فى العمل ، فالتخطيط كفن يصلح لأى إطار نضعه له ، والإطار هنا هو الفلسفة العامة وراء الخطة ، أو هو النظرة التى ننظر بها إلى وظيفة الخطة فى تغيير المجتمع وأهدافة » (٣) . والتخطيط العام هو القادر على حراك المجتمع ككل بينما التخطيط التربوى جزء عضوى فعال فى جسم التخطيط العام ، وهو المسئول عن إعداد الثروة البشرية القادرة على تفجير سائر الثروات .

---

(١) عبد الفتاح جلال وآخرون - مرجع سابق ص ص ٧ - ٨ .

(٢) مختار حمزة وعبدالفتاح جلال واحمد التركى . **التنمية والتخطيط والتعليم الوظيفى فى البلاد العربية** . المركز الدولى للتعليم الوظيفى للكبار فى العالم العربى ، سرس الليان ١٩٧٢ ص ١٢٧ .

(٣) عبد الله عبد الدايم . **التخطيط التربوى . أصوله أساليبه الفنية وتطبيقاته فى البلاد الغربية** - بيروت : دار العلم للملايين - الطبعة الرابعة ١٩٨١ ص ١١ ص ٢٠ .

وفى تعريف الخطة يقول عبد الله عبد الدايم : «هى مجموعة من التدابير المحددة التى تتخذ من أجل إنقاذ هدف معين ، وهذا يعنى أن مفهوم الخطه يتضمن عنصرين : أولا وجود هدف أوغايه نبغى الوصول اليها . ثانيا : وضع معايير محدده ووسائل مرسومة من أجل بلوغ هذا الهدف» (١) .

وتفرق دراسة أخرى بين التخطيط والخطة على الوجه التالى : (٢)
التخطيط عملية ذهنية فكرية تنظم من خلالها الأهداف بصورة متكاملة متوازنة . بينما الخطة هى تحديد وتفصيل للمراحل والخطوات والإجراءات التى سيتم اتخاذها وصولا لتحقيق الأهداف المنشودة .

ويعرف إدجارفور التخطيط بأنه الأساليب والوسائل التى يمكن استخدامها لتنفيذ السياسة ، وهو عملية مستمرة تهدف إلى التنسيق والتحكم فى حركة جميع أجزاء نظام التعليم وفقا للخطة الموضوعة (٣) .

ويحدد هولمز التخطيط بأنه « هندسة اجتماعية منفصلة» (٤) ذات توجه مستقبلى وتتضمن فى طياتها جميع مراحل صنع السياسة من تشكيل وصياغة ثم تبن واخيراً التنفيذ .

---

(١) المرجع السابق ص ١٨ .

(٢) أحمد إسماعيل حجى : **دراسة تقويمية لتخطيط التعليم فى مصر وخطه إصلاح نظامه ٨٧ - ٨٨ - ٩٢/٩١** - القاهرة عالم الكتب ١٩٩٢ - ص ٣٨ .

(3) Faure, Edgar Op, Cit p. 172.

(4) Holmes, Brian. Op. Cit p. 25 .

الفرق بين السياسة والاستراتيجية والتخطيط:

إن نجاح أى استراتيجية يعتمد على الفصل بين ثلاث عمليات جوهرية وهى السياسة والاستراتيجية والتخطيط ، فالاستراتيجية هى حلقة الوصل بين السياسة والتخطيط ، ويجىء دورها فى تحويل الهدف السياسى الذى وضعته السياسه إلى تنظيم تتحدد فيه المسارات والتحركات الرئيسية ، وتتحول هذه المسارات والتحركات بدورها إلى خطط فى مرحلة تالية ، وإذا حدث تعثر فى المسلك المنطقى بين العمليات الثلاث : السياسية والاستراتيجية والتخطيط - ينتج عن ذلك عدم الاستمرارية فى التحرك ، مما قد يهدد النظام ككل بالتوقف ، إن لم يكن بالتباطؤ (١) .

مفاهيم صنع القرار والسياسة:

مفهوم صنع القرار:

يقصد بمفهوم صنع القرار « مجموع الإجراءات التى تتخذ ، كذلك طرق التفكير والمعالجة لاختيار بدائل أو إيجاد حل لمشكلة ، للخروج من أزمة أو موقف أو حالة » (٢) .

وترى دراسة أخرى أن صناعه القرار هى : سلسلة من الاستجابات الفردية أو الجماعية التى تنتهى باختيار البديل الأنسب فى مواجهة موقف معين » (٣) .

---

(١) عبد الفتاح جلال . **إستراتيجية مقترحة لمحو الأمية فى الوطن العربى** - مرجع سابق - ص ٤ .

(٢) تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا . " دور العلم والعلماء فى اتخاذ القرار " - **المجالس القومية المتخصصة** - الكتاب رقم ١٨٨ - ١٩٨٢ ص ١٣٠ .

(٣) رمضان أحمد عيد . مرجع سابق ص ٥٤ .

وتخلص من هذين التعريفين إلى أن هناك أزمة أو مشكله تستدعى الحل والعلاج ، وهذه هى الخطوة الأولى . أما الخطوة الثانية فهى فى فحص البدائل المطروحة والمفاضلة بينها فى الاختيار على أساس اختيار أفضل بديل يقربنا من تحقيق الهدف المنشود .

ويعرف أنجلش (١) English عملية صنع القرار على النحو التالى : «عملية إنسانية يتدخل فيها الإنسان والظواهر المجتمعية ، وتقوم على مبادئ وحقائق قائمة بالفعل . وتنتهى عملية اتخاذ القرار باختيار بديل سلوكى معين من ضمن بعض البدائل المطروحة بغرض التحرك نحو تحقيق هدف منشود على أن يكون هذا البديل هو أفضل أو أصح بديل يمكن الأخذ به بالنسبة لبيئه القرار المتعارف عليها » (٢) .

والجديد فى هذا التعريف عن التعريفين السابقين : فكرة الظواهر المجتمعية ، فقبل أن يتم أختيار البديل الأفضل ، نجد عوامل كثيرة قد تتدخل (نفسية أو اجتماعية ، أو اقتصادية) . كما قد تتضمن خلفيات أخرى غير مرئية تلعب دوراً مؤثراً فى عملية صانع القرار مثل : القيم والأيديولوچية السائدة فى المجتمع أو أى تدخلات أو أعتبارات أخرى فى «بيئة القرار»، اذ تشكل ضغطا على صنع القرار وتجعله يتخذ قراراً معيناً بدلا من أى بديل آخر .

وتأكيداً لهذا التحليل الذى يتفق معه هولز (٣) حين يذكر أن مخططى السياسات يتجاهلون حقيقة أن القرارات التى تتخذها القيادة الحاكمة ما هى الا قرارات سياسية تحكمها الأيديولوچية السائدة فى المجتمع ، وفى الغالب تناقش السياسات التعليمية فى مؤتمرات دولية يحضرها ممثلون عن الدول ويصدر فى نهاياتها توصيات وليس قرارات .

---

(1) English, Fenwick et al **Leading into the 21 st Century** California Corwin Press, Inc. Vol. 9-1992. pp 6-9 .
(2) Ibid. p. 9.
(3) Holmes, Brian. Op. Cit pp. 33-36.

وهناك مؤسسات متخصصة مثل : « مجلس أوروبا » أو « المكتب الدولى للتعليم » أومؤسسات دولية مثل « اليونيسكو » أو محليه مثل مراكز البحوث أو الأقسام المتخصصه فى الجامعات والتى تقوم بدور هام فى تقديم خدماتها لصانعى السياسات مثل : كتابة تقارير وتحليل أوضاع وعمل مشروعات بحوث ، ولكن هذه المؤسسات كثيراً ما تخضع لضغوط سياسيه من قبل المسئولين فى الحكومات ، حتى تصدر البحوث والتقارير والتحليلات مطابقة لوجهات نظر السياسيين وقراراتهم السابقة فى المجال ، والحقيقه أن نجاح أى سياسة عامة يعتمد أساساً على تعاون الإداريين مع السياسيين ، وهذا النجاح يتبلور عندما تتكامل أدوارهما معاً من أجل الصالح العام (١) .

الفرق بين القرار والسياسة والإستراتيجية :

توضح دراسة (٢) الفرق بين المفاهيم الثلاثة بإعطاء أمثلة توضيحية شبه واقعية ، الموقف الأول عندما يتقدم أحد أولياء الأمور الوزير التعليم ويطلب إعفاء ابنه من الرسوم بسبب ضعف دخله ، فيوافق الوزير ويصدر قرارا بإعفاء الطالب من الرسوم .

والموقف الثانى ينبع من الأول وهو أنه بعد أن أصدر الوزير هذا القرار الإنسانى شعر أن تعميم مثل هذا القرار على حالات مشابهة لهذا الطالب فيه تنفيذ لمبدأ العدالة الاجتماعية بمساواة حالة هذا الطالب بأقرانه ، وعندئذ تصبح سياسة عامة تطبق على كل الحالات المماثلة .

ويعرف نفس الكاتب (٣) – صبرى الحوت – الإستراتيجية بأنها نوع من أنواع القرارات التى تهتم بضبط الأحداث الطارئة غير المتوقعة فى نظام التعليم ، مع الأخذ فى الاعتبار مواجهة اعتراضات الأفراد وامتصاصها ، وتعد الإستراتيجية مثل السياسة ، لأنها توجه خط سير القرارات .

---

(1) Ibid. pp. 34-35 .

(٢) محمد صبرى لحوت . مرجع سابق ص ص ٧٩ – ٩٠ .

(٣) المرجع السابق ص ٦٩ .

والمثال أو الموقف الذى يشرح مفهوم الإستراتيجية يبدأ بقرار للوزير بأن الترقية إلى الدرجات الأعلى تستلزم التدريس فى المدارس الريفية لفترة محددة من السنين مثلا ، وهذا القرار الذى ألزم الوزير فيه المدرسين بالخدمه فى الريف يعد إستراتيجية تعليمية جديدة ، ويلاحظ أن الاستراتيجية تكون فعالة فى ظروف معينة ، ولكن عندما تتغير الظروف ينبغى تعديل الإستراتيجية للتتواءم مع الظروف الطارئة الجديدة أو أى اعتراضات أخرى .

سابعاً: خطوات الدراسة :

وفقا للمنهج المتبع وبناء على المشكلة التى تعالجها الدراسة ، وفى ضوء الدراسات السابقة التى تم استعراضها ، تسير خطوات الدراسة على النحو التالى :

الخطوة الأولى :

تختص بعرض الإطار العام للرسالة من خلال تحديد مشكلة البحث ومدى أهميتها ، وذلك بناء على الحدود التى فرضت نفسها مع بيان المنهج الذى أتبع وأسلوب المعالجة مع الإشارة أولا إلى الدراسات السابقة المرتبطة بالموضوع . ويختص الفصل الأول بهذه الخطوة الأولى .

الخطوة الثانية :

يتحدد دورها فى تقديم الإطار النظرى للرسالة ، ولذا يعرض فيها طبيعة عملية صنع السياسة التعليمية بوجه عام . والعوامل المؤثرة فى صنعها من عناصر سياسية واقتصادية اجتماعية ثم تناول خطوات صنع السياسة التعليمية ، كما ذكرت فى أدبيات العلوم المختلفة ، بالإضافة إلى ذكر آليات ومؤسسات صنع السياسة التعليمية، ويختص الفصل الثانى بالخطوة الثانية .

الخطوة الثالثة :

هى الانتقال من الجزء النظرى إلى الجزء التطبيقى من الرسالة وتتبلور فى فصلين ليختص الفصل الثالث بعملية صنع السياسة التعليمية فى الولايات المتحدة ، وكيف يتم صنع سياسة تعليمية بها من واقع التطبيقات هناك مع عدم إغفال دور الآليات والمؤسسات المسئولة عن هذه الصناعة فى الولايات المتحدة .

وما تم صنعه فى الفصل الثالث ، يكرر مع مصر فى الفصل الرابع ، حيث يذكر العوامل المؤثرة فى عملية صنع سياسة تعليمية بها ، وما الخطوات التى تتبع أثناء هذه العملية مع عدم إغفال ذكر الآليات والمؤسسات المسئولة عن هذه الصناعه فى مصر .

أما الخطوة الرابعة والأخيرة :

فتختص بتقديم أوجه التشابه والاختلاف بين الدولتين مع عرض تصور مقترح لتطوير عملية صنع السياسة التعليمية فى مصر فى ضوء خبرة الولايات المتحدة فى هذا المجال ، وتظهر هذه الخطوه فى الفصل الخامس والأخير .